



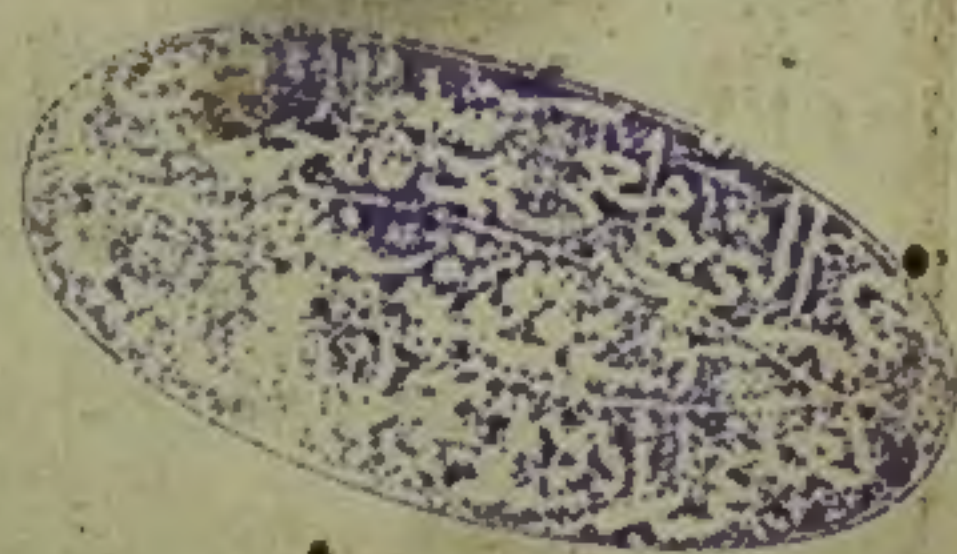
اعلم ان كل حرف من الحروف هو من جنس واحد وان كان له طول وقصر والعن
بقوله السمع وان كان له طول وقصر والعن والعن يقال الخط
وما يشبهه الى الخط يقال النقطة قوله

واعلم ان السعال اذا كان قويا سئل السائل بقوله وقيل ان يقول
واذا كان ضعيفا سئل السائل بقوله وقيل ان يقول وقيل ان يقول
ضعيفا سئل السائل بقوله وقيل ان يقول وقيل ان يقول
بقوله لا يقال فافهم

محمد بن عيسى
محمد بن عيسى
محمد بن عيسى
محمد بن عيسى
محمد بن عيسى

الحروف هي التي تسمى بالحروف والكلمات هي التي تسمى بالكلمات
الحروف هي التي تسمى بالحروف والكلمات هي التي تسمى بالكلمات
الحروف هي التي تسمى بالحروف والكلمات هي التي تسمى بالكلمات
الحروف هي التي تسمى بالحروف والكلمات هي التي تسمى بالكلمات
الحروف هي التي تسمى بالحروف والكلمات هي التي تسمى بالكلمات

٩٩٤
بو كتابك بهدي



كتاب في النحو
٩٩٤

كتاب في النحو
٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
 اجمعين **الحمد لله** الواجب جوده المتع نظر افصح كسيرة بالحيثية
 الابداء بالتسمية لان اداء الواجب من شكر نعمه واجب
 الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التقدير والتبجيل وفي هذا المعنى
 اشارة الى ان مورد الحمد هو الذات وحده لان المعنوية من لفظ
 الوصف ضمنها هو ذكر ان كان فانك اذا قلت وصفت
 زيد بكذا لم يتبادر منه الا فعل ذلك ومنفعة تسمى المنفعة
 وغيره لان الجليل لما كان متبادرا لا لا تمام وغيره من محارم
 الاخلاق ومحاسن الاعمال على تقدير جعلها باللبسبية ومنفعة
 الوصف بالجميل المذكور يكون في مقابلة النعمة فلو كان وقوعه
 بازاء النعمة **شكر** لاقتصر انما بالجميل الذي هو اعظم
 ظهر ان الحمد قد يكون في مقابلة النعمة وقد لا يكون وانما
 اشتراط كون الوصف بالجميل على جهة التبجيل لانه اذا جازى على

وصحيد
 والمكن
 سواد
 ببيت
 شها
 وصف

في معنى الحمد هو الحمد
 الحمد هو الوصف بالجميل
 الحمد هو الوصف بالجميل
 الحمد هو الوصف بالجميل



الاعتقاد وموافقة افعال الجوارح يمكن جدا حقيقة بل انما
 وسخرية وفيه نظر لان الشعراء ذكروا في مدح السلاطين
 مثل اوصاف على سبيل المبالغة ولم يعتقدوا بها هذه الحقيقة
 منع ان ذلك ليس سخرية بالاتفاق كيف وهم يعتقدون
 الحمد والتعظيم بناء على التسمية بالله ان يدعي ان الحمد
 بتلك الاوصاف المبالغة وبهم يعتقدون ايضا منهم
 بحمد المعان فان قلت قد اعتبر في الحمد فعل الجنان
 حوالا كان ايضا اي كونه فعل الله قلت كل واحد
 متناه شرط كونه فعل الله حمد وليس شي منها جزء منه
 كما في الشكر العرفي وهو عرف العبد بجمع ما انعم الله
 عليه من التمتع بالبر وغيره الى ما خلق له واعطاه لا جليل
 كرهه النظر الى مطالعة ما سوى الله من المصنوعات ليست
 على وجود الصانع ووحدة نيته والسمع الى تعلق ما يفتقر
 على من النواحي وقس على هذا ما لا ينعم الظاهره وانما

بحقيقة
 اركا اعتبر
 الله تعالى
 يستحق
 عز من عظته

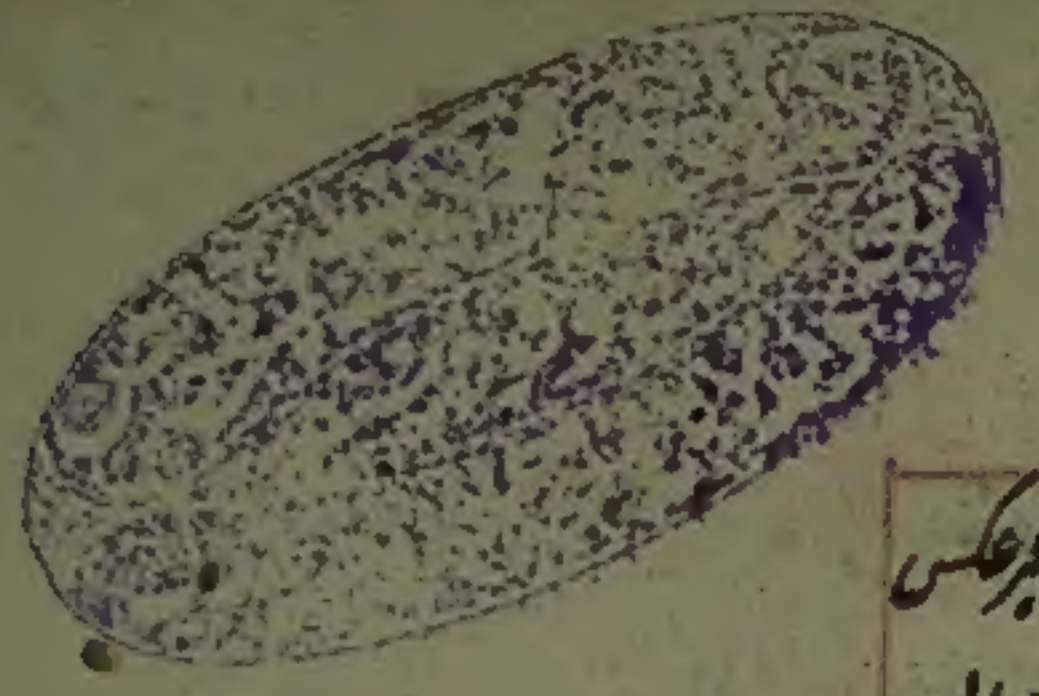
الحمد هو الوصف بالجميل
 الحمد هو الوصف بالجميل
 الحمد هو الوصف بالجميل

اعلم ان الشكر
 قسمان احدهما هو
 الشكر باللسان
 والثاني بالشكر
 بالقلب والصفات
 الشكر بالاحسان

والاجرة بما كان في الحمد العرفي والشكر اللغوي وبما فعل به من
 تعظيم المنعم بسبب كونه منقادا من هذا الحكم ان الحمد عيني ودني
 ولغوي والشكر ايضا معنيين لغوي وعرفي والنسبة بين
 هذه اليمين الاربعه تتصور على ستة اوجه الاولى النسبة بين
 الحمد اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص من وجه اتصالهما
 في الوصف بالثبات في مقابلة العاقلة وهي النعمة الباقية
 الى الغير كتحديد اهل النعمة وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي
 في فعل القلب والجوارح وصدق اللغوي بدون الوصف
 بالثبات في مقابلة الفعيلة وهي النعمة الغير الباقية
 الى الغير كتحديد اهل النعمة الثانية النسبة بين الشكر
 اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص مطلقا لصدق اللغوي
 على كل ما صدق عليه العرفي اعني عرف الجميع من غير عكس كما لصدق
 الشكر اللغوي على كل جزء من اجزاء العرفي وهي فعل القلب
 واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي الثاني النسبة
 بين الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقا لانه

تتفق

فيما ذكره في هذا الكتاب من صفات الشكر
 في هذا الكتاب من صفات الشكر
 في هذا الكتاب من صفات الشكر
 في هذا الكتاب من صفات الشكر
 في هذا الكتاب من صفات الشكر



حين يتحقق عرف الجميع تحقق الوصف بالثبات من غير عكس
 كقولنا ليس كل ما يتحقق الوصف بالثبات يتحقق عرف الجميع
 وقيد بغير لانا لان ان يبينها بالعموم والخصوص مطلقا بل النسبة
 بينهما بالعموم من وجه التحقق ان الشكر العرفي في الانسان الاخرى
 اذا عرف جميع ما انعم الله عليه له ما خلق له ولم يتحقق الحمد اللغوي
 فيه لعدم الوصف بالثبات وهو قاصر في الجواب ان الامور
 بالشكر العرفي الشكر الكمال الذي لا يكون من شكر الكمال منه
 ولم يتحقق هذا في الاخرى لان شكر غير الاخرى وانت
 تعلم ان هذا الجواب لا يثبت في الجليل الرابعة النسبة
 بين الحمد العرفي والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقا
 لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من
 غير عكس كما لصدق الحمد العرفي بدون في مقابلة النعمة الواصلة
 الى الغير ان كرهنا اذا ثبتت النعمة في الشكر اللغوي بوجوبها
 الى الشكر واما اذا لم يثبت فيها منحة الى الخاسر النسبة
 بين الحمد والشكر العرفيين بالعموم والخصوص لصدق الحمد العرفي

الاخرى

الكل من الاخرى

مطلقا

على كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كل صدق
 الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب واللسان وافعال الجوارح
 ودون الشكر العرفي الستة النسبة بين الحمد والشكر
 اللغوي بالعموم والخصوص من وجه لان الحمد اللغوي قد يترتب
 على الغضائيل وهي جمع فضيلة والشكر يختص بالانواع من جمع فضيلة
 فيصدق كل واحد منها في الوصف بالثبات في مقابل الانعام
 ويصدق الشكر اللغوي بدون في فعل القلب وافعال الجوارح
 في مقابل العاصية والحمد اللغوي بدون في الوصف بالثبات
 في مقابل الضميمة كحدت زيد على شجاعة فان قيل كيف
 يكون الشجاعة جودا عليها مع انها صفة غير اختيارية
 واجيب بان الشجاعة كما تطلق على الملكة التي هي غير
 اختيارية تطلق على اثارها من الامور الاختيارية كالجود
 في الممالك والاقدام في الخروب غير ذلك وهذه النسبة الستة
 ثلثة منها بحسب الوجود والحقق وثلثة منها بحسب العمل
 اما التي بحسب الوجود فهو ما يكون بين الحمد اللغوي والعرفي وبين

الحمد

الحمد والشكر اللغوي وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي وبذلك
 على هذا استعمال الصدق في هذه الثلاثة يعني واما التي بحسب
 العمل فهي الثلاثة الباقية وهي الشكر اللغوي مع الشكر العرفي
 والحمد اللغوي مع الشكر اللغوي والحمد العرفي مع الشكر العرفي وبذلك
 ايضا على هذا استعمال الصدق يعني واما الفرق بين المدح
 والحمد اللغوي فمعلوم من كلامنا لان الحمد يختص بالفاعل المختار كما ينشأ
 موارد موارد استدلالات دون المدح كما يقال مدحت الله على
 صفاها ولا يقال حمدتها وان الحمد يعتبر فيه قصد التعظيم
 ولا يعتبر فيه المدح او تعظيم المولود المثل المذكور في مقصود
 فان قلت قد ظهر الفرق من غير آخر بين المدح والحمد الفرق الذي يكون
 باختصاص الحمد بالفاعل المختار دون المدح وهو مرفوع كون
 الحمد عليه خيرا بآدوان المدح عليه قلت اختصاص
 الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي كونه متعلقا به بل هو عليه
 اختيارية بل مع ان ذلك ليس شرطا في الحمد عند التحقيق لان
 حقيقة الحمد ومرفوعه كالتعظيم لا يقتضي ذلك اذ من الممكن

في التحقيق ليس الا لبيان على الجدة كما يجوز ان يكون البعث
 عليه امر اختارنا كما كانت يجوز ان يكون امر اخر اختارنا
 الله واسم لذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد **محمدا**
 واصلا لانه حذف الهرة على غير القياس هو حذفها
 مع حركتها من غير نقل الى ما قبلها ولذلك التزم الادغام لان **حذف**
 التماثلين اذا كانا في كلمتين والاول منها ساكني بحسب الاعمال
 وقيل حذف على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى
 ما قبلها لان القياس في تحقيق هذه الهرة ان ينقل حركتها
 الى ما قبلها من لام التعريف فتحذف فالتزام الادغام ح
 يكون في الخلق للقياس لان الحرفين المتحركين من جنس واحد
 اذا كانا في كلمتين لا يجب الادغام غاية ما في الباب **التي**
 ذلك نحو قوله تعالى ما سألكم في صقر وقيل الله اسم موصوف
 كما سماه الاعلام لا اشتقاق له فالتزمتم قال الله ولم **يقل**
 لئلا يؤول الراء الى او غيرهما من الادغام اشتقاق قلت
 لئلا يتوهم اختصار اشتقاق الجدة بوصف دون وصف **فله**

اشتقاق

قال الله الخالق التوهم ان اشتقاق الجدة يختص بهذا الوصف
 دون الوصف الاخر فان قيل من العادة المقررة ان يتبع
 بالاشتقاق يوجب عليه ما في الاشتقاق فتعقب الى الجدة بلغة الخلق
 متباعدة عليه الخلق للاستحقاق في معنى التوهم قلت نعم ان
 ان يتعقب الى انما يوجب عليه لا يختص من العينة والتوهم **محمدا**
 بالنسبة اليه **الواجب** هو الذي يقتضي ذاته وجوده **محمدا**
 عليه العدم كالباري عز اسمه وقيل هو الذي يعلم من فرض
 عدمه حال **الوجود** انما عارفي وهو كون الشيء في الوجود
 وانما هي وهو كونه في الوجود **الوجود** في الوجود **محمدا**
 فيه هو الاول **المستحق** هو الذي يقتضي ذاته عدمه **محمدا**
 الوجود وقيل هو الذي يعلم من فرض وجوده حال كونه
 الباري تعالى **الممكن** هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده **محمدا**
 بل يكون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية بجميع ما سوى الله
 تعالى من الموجودات وقيل هو الذي لا يعلم من وجوده ولا عدمه
 حال بالنسبة اليه **الواجب** ينقسم الى قسمين واجبا لوجوده **محمدا**

والله اعلم
بما ليس
بالظاهر
والله اعلم
بما ليس
بالظاهر

كالباري تعالى وانما كان الموجود حين وجودها واجب بالغير
وهو الله تعالى لان وجود العلة الساتر مستلزم وجود المفعول
والمتنوع ايضا ينقسم الى قسمين متنوع بالذات كشيء كشيء الباري تعالى
عنه اسمه وانما كان امتنا له ذاتا تكون مقتضى الذات
ومتنوع بالغير كالحال وانما كان متنوعا بالغير لامتنا متخالف
المفعول من العلة الساترة الممكن ايضا ينقسم الى قسمين احدهما
الممكن الموجود كافر الانسان بالانسان بالانسان بالانسان
الممكن لعدم كالعقلاء وانما قدم الواجب على الممكن وانما كان
لان الواجب وصف الوجود وهو عين الذات والامتناع
والامكان وصف التغير والممكن حقيقة لا وصف الله تعالى
فيكون وصفه تعالى حقيقة مقدم على ما لا يكون وصفه تعالى
حقيقة والامتناع على الممكن مع ان كل واحد منهما ليس وصفه تعالى حقيقة
مع شرف الممكن عليه بالوجود لان الامتناع والوجوب يشتركان
في كونهم احد من مقتضى الذات فلهذا قدم اولاهما في كلامه تعالى
التنظير مستلزما للوجود انبثته المستلزمة للوجود على الشبهة

كالعقلاء

العقلاء
الذين لا يدركون
بعض الحقائق
والانسان ولد في كل جانب
وعينه على كل شيء
بصيرة العقل والفتاح
وعينه على كل شيء
زاد

والله اعلم

والله اعلم بغيره والنعمة بغيره والطب يعينه الا فلا كنهه لان الشبهة
والله اعلم بغيره وفي بعض النسخ ثلثة الاول بغيره تعالى وفيه ان
صانع العالم ثلثا من احد هما خالق الجزء والاخر خالق الشئ
وجزء بغيره بعضهم بغيره وان والبرهان بعضهم بالنور
والظلمة والنصارى ان ثلث ثلثة بغيره اعينهم بالانوار
بالانوار ثلث ثلثة وهي ذات وعلم وحياة وذم بعضهم
الكتاب وهو الله تعالى وابن وهو جبري وزوجه وهي مريم
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والطب يعين ان الصانع
اربعة الحركات والبرودة والحرارة واليبوسة والافلا
كثيرا انه سبعة رخص والمشتري والمنتج والشمس والارض
والعطارد والقمر وهذه الفوق كانت منسوبة للصانع تعالى
على الحقيقة فلهذا ذكر الامتناع مقدم فان قلت الواجب
اسم الماعل واسم الماعل لا يعمل الا اذا كان بعينه المالك
او الاستقبال لا بعينه الماعل وبهذه على انه بعينه الماعل
قلت اذا دخل اللام على اسم الماعل استوي الجميع اي الماعل

1

والحال والاستقبال في تلك لانه فاعل بالحقيقة ح كذا عدل على حقيقة
 الحقيقة الاسم كذا منهم او حال التام على الفعل الصحيح تقول ان
 بانفس رب ابوه زيد الآن او قد اوانس وكذا المنع و
 والمكن وانما الحتمت الاشياء في الواجب والمنع والمكن لانه
 الشيء انما ان يكون وجوده مقتضى ذاته او عدمه او لا يكون
 شيئا منها الاول الواجب والثاني المنع والثالث المكن
 واما الثاني وجب الحتم ووجه اخر فهو ان الشيء انما ان يكون
 مسلوبا لغيره عن احد الطرفين او عن الطرفين
 مع الثالث المكن والاول انما ان يكون السلب من جانب
 الوجود او من جانب العدم الثالث في الواجب الاول المنع
 فان قلت لا عدم للواجب اصلا فلم قلت ان الضرورة
 مسلوبة عنه من طرف العدم فذلك العدم المنع من الوجود
 كما ترى تعريف الواجب وكذا الوقت لا وجود للمنع اصلا
 فقلت ان الضرورة مسلوبة عنه من طرف الوجود فذلك الوجود
 القوي حاصل كما ترى تعريف ايضا **قال** سواء وغيره **اول**

لا ان الالف واللام
 في بعض المعاني
 والاسماء
 لا يكون
 جملة
 فاما
 مع

العدم

الضمير في سواء وغيره ان كانا راجعين الى المنع يلزم ان يكون
 الواجب مكن لانه يصدق عليه انه غير المنع وان كانا راجعين
 الى الواجب يلزم ان يكون المنع مكن لانه يصدق عليه
 انه غير الواجب فوجب ان يكون احد الضميرين راجعا الى المنع
 الآخر الى الواجب حتى يكون المنع سواء بالمنع وغير الواجب
 بهذا اذ اريد بالمكان الامكان الخاص وهو سلب الضرورة
 عن الطرفين معا اي عن الطرف الوجود والعدم على ما هو الباقي
 بحكم المقام واما اذ اريد بالمكان الامكان العام وهو سلب
 الضرورة عن احد الطرفين في زمان يكون الضمير راجعا
 الى المنع فيجب ان يكون الامكان متبعا لاجب الوجود
 اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب العدم **الواجب**
 بهذا المعنى او الى الواجب فقط فالامكان فيكون متبعا لاجب
 العدم اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لكن
 بهذا التوجيه غير مناسب لهذا المقام فان قلت
 الطرف في قوله المكن سواء فاعل ثالث في ان الطرف لا يقع

في بعض المعاني
 والاسماء
 لا يكون
 جملة
 فاما
 مع
 يدعي خلقه

فلا اصبح الشرفا مسلي وهذا

فلا اصبح الشرفا مسلي وهذا
 فاعلا الا اذا فسر بالغير قلت قد اجاز قوم اجزاء سوى
 غير في جواز وقوعه في ظرف كونه ولم يبق سوى العدد وان
 فاعل لم يبق فان قلت ان ذكر سواء يعني على ذكر الغير لكونه
 بمنزلة قلت من وجوه اما اولها فلان سببه النظر الذي سبق ذكره
 في الوصف الثاني واما ثانيا فلان زيادة الى وانما نشأ
 فلما قلنا واما رابعا فلان في واما خامسا فلان في التفسير
 في العبارة وهو قوله في هذا البعد **اول** ذكر الاختيار
 قال الصادر باختبار مشهورة وحسب **اول** ذكر الاختيار
 اشارة الى رتبة الحكماء كما ان ذكر الشر وهذه اشارة
 الى رتبة المعسرة والشر والخير معا الى الترتيب والحيثية لان
 الحكماء قالوا ان الله تعالى موجب بالذات لافعال بالاختيار
 ومنه كونه تعالى مختارا له ان شاء فعل وان لم يفعل
 كصدور الاختيارية من هكذا فيسلك في نظر لان الفاعل
 المختار في هذا الموضع مما قاله الحكماء والاحكامي ان يقال ان
 كونه تعالى فاعلا مختارا له ان شاء فعل وان لم يفعل كونه
 موجبا بالذات له ان شاء فعل وان لم يفعل كونه

دناهم كذا

الفقرة توجب زيادة

الفقهاء

محمد بن

الغرض عن الشمس والحارة عن النار فان قلت لم قدم الشر على الخير
 وهو ما نرى عنه على الخير وهو ما اورد به مع ان الخير اولى بالتقديم
 قلت من وجوه اما اولها فلان التنازع فيه اكثر من التسامع
 في الخير واما ثانيا فلان في سببه غير الذي سبق ذكره
 مؤخر من جهة الصيغة والحروف واما ثانيا فلان في ترتيب
 السبب في ترتيب السبب هو الظاهر والنور كما قال الله تعالى
 وجعل الظلمات والنور واما رابعا فلان المقام مقام الحمد
 بالخير غير فلهذه الوجوه قدم واخر فان قلت ما اقصده
 في الشر والخير على الحكماء قلت لان صدورهما بعد
 وجود الحكماء **قال** فيه واره **اول** قدم النهي على
 الامر لئلا يسب السابق لان النهي لا يكون الا في النهي
 عنه وهو الشر والامر لا يكون الا في الامر وهو الخير **قال**
 فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء **اول** الشيخ الكبير
 رتب وقد يطلق على الكبير علما وفضلا الامام المتقدم
 القدوة بكسر التاء وضمها **قال** المتقدم **قال** اثر الدين

والجواب

الابري **اقول** انما جئنا به والدين الطاعة والالتفات
 والعرف وفيل لقب الشيخ الابري في بفتح الباء وسكون الراء
 اسم قبيلة واما الابري في بسكون الباء وفتح الراء فخط
 مشهور في افسس علم ابراهيم واقرا ابراهيم **قال** طيب
 شره وجه الجنة مشواه **اقول** اي طيب حاله في شره
 فيكون من قبيل الجازي ومنه انما كان **قال** فكان بعض
 الاخوان متفسرا **وعلى** بعضهم متفسرا **اقول** الاخوة
 بكسر الهمزة جمع الاخ كالتجمع على الاخوة
قال اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا
اقول وفتح في بعض النسخ كتبت بالتماسهم وهذا اول منه
 لان الارادة لا توجب الفعل بسبب طلبهم واعراض الالهي
 معناه اللغوي وهو الاستعداد والطلب لا معناه الاصطلاحي
 لان الطالبين ليسوا بديان لا يطلبونه وهو الشارح
 مع ان التماسا كما هو في حقيقة الالتماس وانما قال اوراقا
 ولم يذكر حروفها مع ان المكتوب هو الحروف لا الالتماس



ارادة لئلا من ذكر المختار فان قلت لم قال اوراقا ولم يذكر
 قلت للتوقيع او لئلا لا على مقتضى قوله **قال** ونعم ينسب **اقول**
 اي ويقتضيك الاوراق عانا ينسب هذا الكتاب بغير خصوص
 ببعض الاخوان دون البعض فان قلت ان ازالة التفسير
 يفتح عن ذكر تعميم التفسير لا يتم بسلامة اية قلت لان التفسير
 لان ازالة التفسير لا يدل على تعميم التفسير بل يدل على التفسير
 بل تعميم التفسير ففهم من شوق الكلام فقوله ونعم ينسب
 بما يفهم **قال** والله خير الميسرين والموفقين **اقول** والله
 خير الميسرين اشارة الى ازالة التفسير بدونه التعميم
 وقوله والموفقين اشارة الى تعميم التفسير لان التوفيق
 جمع الاستسكان فاحصا لمقصود وقيل التوفيق جمع الله
 في عبادته موافقا لما يحسنه ويرضاه **قال** اعلم ان للمنطقيين
 اصطلاحا **اقول** الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال
 في معنى معين لكن لا يكون في اصل الوضع **قال** اصطلاح
 المنطقيين هي المذكورة في ابواب المنطق وبها آية فانته

الكلية انما هي

تعميم وانما هي التي هي عن الخطا في الحكم وابعادها تسعة الاول
 الثاني القول الشارح والثالث القضايا والرابع القياس والخامس
 البرهان والسادس الجدال والسابع الخطابة والثامن
 المحالطة والتاسع الشعر وتوابعها تذكير مواضعها
 واعراض من الوجوب في قوله يجب السخف بها الوجوب الهادي
 لا وجوب الشرف الذي يكون تاما كما كان في القوة والقوى
 والزكوة ولا الوجوب المعنى الذي يمنع الشرع بدونه
 كالشعور بوجوبنا والتصدير بقاعدة مما لان كثير
 من المحصلين في كل العلوم من غير شعور بشي من تلك الال
 صلا كما قال في شرح هذه الكلام انما رة الى ان المنطق
 آلة للعلوم فيعلم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لا لغيره
 العلم قلنا اعراض من العلوم قوله ان يشترط في شئ من العلوم
 سوى المنطق قال منها ايسا فوجي اقول هذه التفرقة
 ركن من ثلث كلها ايسا فوجي فيرا كقوت الكافي الى
 الجيم فصا راجي ومنه الاول بالعربية انت ومنه الثاني اما و

ثالث
 فعل بواسطة بين الفعل
 والمنفعل في حصول اثر
 اليه كالنقل للنجار

وهو منقول من كتابي

من

ومن الثالثة ثم الالة حذف الف اي للاختصار ثم نقل
 انما هي مقتضى وجعله علما للكلية الخمس بسبب تسميتها به
 ان حكما من الحكم المتقدمة او دفع الحكم الخمس عند شخص
 ايسا فوجي وسافر وكان ذلك الشخص مطلع الحكم الخمس
 فما كان له قوة ان يستخرج جميع ما فيها ثم جاء الحكيم وقراها فوجي
 عنده وكان بخاطبه في ذلك اثناء درسه يا ايسا فوجي هكذا
 يروا ان هذا علما لها وهذا الوجه منقول عن الشيخ الفخر
 الدين الرازي قدس الله روحه في يكون تسمية للشئ
 باسم قاريه وقيل انه كان علما حكيم استخراج الحكم الخمس
 ودونها ثم جعل علما لها وهذا الوجه منقول عن مولانا برك
 شاه قدس الله سره ما نقل عن مولانا قطب الدين الذي
 روج الله روحه فعلى هذا يكون تسمية للشيخ باسم
 المستخرج والوجه المشهور في تسميتها به ان ايسا فوجي في
 الاصل اسم للورد الذي له خمس اراق في شخص ووجاه ثم نقل
 نقل الى هذه الكلية الخمس تسمية بين المنقول اليه المنقول عنه

مورد في نسخة
 دوج في نسخة

فيكون التسمية تسمية للشئ باسم شبيهه قاله ابي الحسن
 المحسن انما انخرت الحجة في الجنس لا يمكن زيادة ولا نقصه
 لان الجنس اذا شئت انما تحت من الجنس فاما ان يكون
 تمام ما يترى او اودا فلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو
 النوع كالتناسل بالنسبة الى زيد وعمر وغيرهما فان كانا
 زيدا وعمر وان كان الشئ في فلاح اما ان يكون مستقلا في جواب
 ما هو الاول والجنس كالجوان بالنسبة الى الانسان والانس
 والشئ في الفصل كان طبق بالنسبة الى زيد وعمر وان
 كان الشئ في فلاح اما ان يكون مستقلا في جواب الشئ هو
 الاول والاخر في صفة كالتناسل بالنسبة الى زيد وعمر
 والشئ في العرض العام كالتناسل بالنسبة اليهما قالوا
 النوع والجنس قول انما قد تم النوع على الجنس مع ان
 الاول عكسي لان الجنس جزء النوع والجنس معتم على الكثرة
 على ان ما صدق عليه النوع قليل بالنسبة الى ما صدق عليه
 الجنس وما هو قليل فهو اول بالتقديم على ما هو كثير وقدمه

ايضا

ايضا على الفصل الاول عكسه لان الفصل جزء النوع والجزء
 مقدم على الكل لان النوع يتبع في جواب ما هو الفصل لا يتبع فيه
 والواقع فيه اول بالتقديم وعلى الى صفة والعرض العام لانه
 عارضان والنوع مبرور من والمعرض مقدم على العارض لانه
 يتقدم به وقد تم الفصل لانه يتبع في جواب ما هو الفصل
 لا يتبع فيه لان الجنس اعم منهم غير متحصل بنفسه الفصيل كقوله
 في غير بل اخصا فلا بد من اعمهم ان يذكر في الفصل
 ويرى بل بهما وعلى الى صفة والعرض العام لانه ذاتي وهما
 والذات بالتقديم اول والفصل عليهما بيان هذا الدليل
 وقدم الى صفة على العرض العام لانها تتبع في جواب الشئ
 هو والعرض لا يتبع في جواب ما هو ولا في جواب الشئ هو
 اولاين ما صدق عليه في قليل وما صدق عليه العرض العام
 كثير والقليل قبل الكثير قالوا هذه يتوقف معرفتها على
 وهذه اشارت الى جواب سوال مقدر كانه قليل فتم بحث
 الدلالة واقسامها على الجنس من ان المقصود الاصل

قوله وهذه يتوقف معرفتها على
 عن سوال مقدر فغيره ان يقال ان يتوقف على
 تصورات وتصديقات والتصورات عن الكليات
 الخمسة والتصديقات يتوقف على الفقه
 والدلالة الشكك في هذا فام يحكى
 بقله وهذه يتوقف

بيانها فاجاب عنه بقوله وهذه بنوقف اه يعني ان

مقصود المنطقيين استحقاق الجوهري وانما تصورتي

او حصول صور الاشياء

او تصديقي هو الموصل الى الاول القول الثاني

والله انما في الجاهلية المركبة من العطف

استناد امر الى امر
اجابا او سلبا

وما يشرك به منية واما في الحقيقة وما يشرك به منية وهو لا

يتوقف على الالتفات ولا على الدلالة فان ما يوصل الى الجوهري

التصورتي ليس بنفس الجنس والعقل بل معناه وما يوصل الى الجوهري

التصورتي ليس بنفس العطف بل معناه وما يوصل الى الجوهري

افادة المصداق واستفادتها على الاطلاق صارت

مناسبة للتقديم على مباحث الكليات وغيرها من المباحث

المنطقية فقدم ولما كان توقف الافادة والاستفادة

على الالتفات من حيث انها لا يدل على المعنى فقدمت الدلالة

على اقسام اللفظ المستعملة على المقصود الاصلي

والنظم والاشتمال **قوله** واما قدم الدلالة على المطابقة

على الدلالة التضمنية والاشتمال لانها تصور مدونها وبها لا

لا يتصور ان يكونها وما هو يتصور بالاستقلال مقدم على

ما هو لا يتصور بالاستقلال وقدم التضمن على الاشتمال لان

الدلالة التضمنية جزء الدلالة المطابقة والاشتمالية خارجة

عنها وما هو جزء المطابقة اولى بالتقديم على ما هو خارج عنها

لان الدلالة التضمنية سابقة الى التضمن من الدلالة الا

تضمنية وما هو سابق الى التضمن فهو اولى بالتقديم على ما هو

يسبق اليه قال والدلالة هي كون الشيء مكانة يلزم من

العلم به العلم بشي اخر والاول هو الدال والآخر في العلم

وانما وقف مطلق الدلالة دون الدلالة الشك المفصود

هنا لان الدلالة الشك مفيدة بالنسبة الى المطلق الدلالة

والعلم بالمطلق سابق على العلم بالمعينة لان المطلق جزء

المعينة ومعرفة الجزء سابق على معرفة الكل واعلم ان لفظ

العلم بطلق في المشهور على عدة معان احدها مطلق الادراك

الذي يتم التصور والتفكير في ما يشاهد بالتصديق اليقيني

الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت للمطابق للواقع

الذي يتم التصور والتفكير في ما يشاهد بالتصديق اليقيني

الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت للمطابق للواقع

قوله الجاهل في العلم بالواقع
فما اعتقد في اعتقاده والجاهل بالواقع
الذي يتم التصور والتفكير في ما يشاهد بالتصديق اليقيني
الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت للمطابق للواقع
فان الجاهل بالواقع اعتقاده جازم ثابت وليس
له مطابق للواقع منه مستقيم ويحي

وتأثيرها مطلق التصديق الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره
 من الاحكام والمراد من العلم ههنا هو العلم الاول فان قلت
 ان تقدم الدلالة على الدليل والمعلوم مع ان الاول على كمال الدلالة
 امر نسبي قائم بها قلت الدلالة على علم الدال بالدلالة
 وعلم المدلول بالمدلولية والسلسلة مقدم على المعلوم فلهذا تقدم
 عليها وانما تقدم الدال على المدلول لان فعلها المدلول موقوف
 على العلم بالدليل والمدقوق عليه مقدم على الموقوف وانما
 تقدم تحت الدلالة على تقسيم اللفظ فلما مر فان ومن
 هذا عرفت ان الدليل قول الدليل في اللفظ المرشود
 الارشاد وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم
 بشي اخر وهو المدلول والمراد من اللزوم ههنا ان
 ان يكون ببيت او غيره بعم جميع اقسام الدليل ومن العلم
 ههنا الادراك ان من ان يكون ضروريا او تصديقا يثبت
 او غيره فان قلت هذا الدليل غير جامع لمخرج القيسة الاستثنائية
 بانها لا تلابق ما يلزم منها ليس مخالفا للمعوماتها كقولنا ان كان

هذا حيوانا فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم فان قلت
 فهو جسم بعينه المذكور في هذا القياس قلت هذا اللازم
 وهو قولنا فهو جسم مخالف لما هو المذكور في الدليل هو هذا
 القول موصوفا بكونه لازما للمعلوم المذكور في هذا الدليل
 وهو قولنا ان كان هذا حيوانا وما يلزم في المقدمات
 ليس موصوفا بكونه لازما للمعلوم المذكور فيه لكنه موافق
 في اللفظ وهذا القدر غير كاف في الاشياء وعند المستقيمين
 واجب من وجه آخر وهو ان ما هو موصوفا فهو جسم
 اي الجسم الاول القياس الاستثنائي لا يقتضي الصدق وو
 والكذب وما هو لازم للقياس تحتها قال والدلالة
 ينقسم الى طبيعية اقوال اعلم اولها ان الدلالة ينقسم الى
 لفظية وغير لفظية لان الدال ان كان لفظا فالدلالة
 لفظية والا فغير لفظية فاللفظية ايضا ينقسم الى طبيعية
 وواقعية وواقعية لان الدلالة اللفظية هي المعنى اما بوجه
 وضع اللفظ بآراء المعنى او بواسطة العقل او بواسطة

اقتضا الطبع فان كانت الاولى فالدلالة العقلية
 وضعية كالدلالة الانشائية على الجبران الناطق وان كانت
 الثانية فالدلالة العقلية عقلية كالدلالة المسموعة من اولاد
 الجحش لا من الشاهد على وجود اللفظ وان كانت الثالثة
 فالدلالة العقلية طبيعية كالدلالة في نفع الهرة والى
 الجحش على الوجع مطاوعا وبالضم يدل على التلذذ والسرور كالدلالة
 في نفع الهرة او ضررها والحمل على وجع الصدر وهو التعال
 فان قلت لا يتم ان الدلالة في الوجع بواسطة الطبع بواسطة
 العقل لان الطبع يقتضي حدوث ذلك اللفظ فقط عند
 عود ذلك المعنى الى الوجع ولا يقتضي الدلالة ذلك اللفظ على كونه
 المعنى بل يقتضي ان يكون العقل فيكون تلك الدلالة عقلية
 لا طبيعية قلت ليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون
 للعقل مدخر فيه والا لكان جميع اقسام الدلالة عقلية لان العقل
 مدخر في الدلالات كلها بل المراد من الدلالة العقلية ما لا يكون
 للوضع ولا للطبع مدخر فيه وفيما نحن بصدد الطبع مدخر فيكون

طبيعية

طبيعية لا عقلية وبغير الخطيرة من قسم الثمانية اقسام طبيعية
 وعقلية ووضعية لان الدلالة الغير العقلية اما ان يكون
 بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت
 الاولى فالدلالة غير عقلية وضعية كالدلالة الدوال الاربع على
 ما وضعت له وان كانت الثانية فالدلالة عقلية
 وعقلية كالدلالة الاثرية الاثر وان كانت الثالثة فالدلالة
 دلالة غير عقلية طبيعية كالدلالة في تغير وجه العاشق
 روية المعشوق على العشق كذا قيل لكن هذا يخالف لما قلناه
 من ان الدلالة الطبيعية لا تكون العقلية قال والمراد
 من الدلالة بهذا القول ان المراد من الدلالة في قول
 المعنى اللفظ الدال اه الدلالة الوضعية لان الغير الوضعية
 سواء كانت عقلية او غير عقلية اما طبيعية او عقلية
 وكل منهما يختلف باختلاف الطباع والعقول بخلاف الوضع
 تكون دلالة الوضعية مرادة دون غيرها والمراد من الوضعية
 العقلية الوضعية لان القاعدة والاستنادة يحكم ان

بالقسام المنطوق ومن المنطوق المنطوق والوضعية
 التي تارة بعد المنطوق والوضعية

منها لا تفسر خلاف الوضعية الغير المنطوقية فانها يحصلان من
 بالتفسير والى كل امر من الدلالة مهرب الله الدلالة المنطوقية
 لان غرضهم لا يتعلق بغير الوضعية ولذا لم يذكر الارجح الدلالة
 الغير المنطوقية باقربها وتوضيح انهم لا يفسرون الوضعية بغير
 منضبطة لا تفسر خلاف المنطوقية بل المنطوقية خلاف
 المنطوقية بل المنطوقية بل المنطوقية بل المنطوقية بل المنطوقية
 بآراء المنع بغيرهم ذلك المعنى عند اطلاقه سولو كان كرسيت
 كرسيت او دغيت قال وفي ثلثة اقول اي الدلالة
 المنطوقية الوضعية مخترت في ثلثة اوجه ووجه الحكم معلوم
 من التشرح واعلم ان الحكم على ثلثة اقسام هو عقلي وهو
 هو الذي يميز بين الشيء والاشياء كالحكم على ان الدلالة
 المنطوقية وغيرها وكالحكم على الدلالة المنطوقية الوضعية في
 في المنطوقية والمنطوقية والاشياء وهو كرسيت او هو
 الذي لم يوجد مع الاستغناء قسم آخر في الحكم بالاشياء في الاقسام
 الموجودة كالحكم على الدلالة المنطوقية في الوضعية والمنطوقية

والطبيعة

بمعنى ارادة المعنى المنطوق ان كان لفظه لا دلالة على
 دلالة لانه رتب ما يكون المنطوق والاشياء من هذا المنطوق

والطبيعة وهو جعله وهو كرسيت او هو كرسيت او هو كرسيت
 في اخر اية كرسيت او كرسيت او كرسيت او كرسيت او كرسيت
 ان الدلالة المنطوقية لانه كل لفظ على جزء معناه المنطوقية
 ولا يكون له دلالة عليه تنضمته بل مطابقة كرسيت كرسيت
 على الجبر ان او على ان طوق عن ارادة احد هما من المنطوقية
 لا عند ارادة المجموع من الجبر ان طوق لانه يكون في قيل
 ذكر الحكم وهو الانسان و ارادة الجبر ان الجبر ان الجبر ان
 فيكون معنى في الجبر ان ودلالة اللفظ على المعنى الجبر ان
 لا تنضمته فيكون دلالته الانسان على احد هما عن ارادة واحد
 منها مطابقة لا تنضمته قال كرسيت او كرسيت او كرسيت
 العلم وصفت الكرسيت بانه المقصود من الدلالة المنطوقية
 ولان اللفظ على الامر الجبر ان عن المعنى الموضوع له حال ارادة المعنى
 الموضوع له من اللفظ لانه على الامر الجبر ان مطلقا سواء كان
 حال ارادة المعنى الموضوع له او لان الدلالة على الامر الجبر ان
 اذا لم يكن حال ارادة المعنى الموضوع له لم يكن التسمية بل مطابقة

بييت
 اقول له ارجل لا تقم
 ولا فكل في السب والهج
 مستملا

لا يخرج كونه من قبيل ذكر المعلوم وإرادة العلم فيكون معنى
 بجائزاً ودلالة اللفظ على المعنى الجائز المطابق للنسبة كدلالة
 لفظ الإنسان على قابل العلم وصفت الكتب به حال إرادة
 الجبروت أن يطق منه فإن قلت لا يتم أن دلالة الإنسان
 على قابل العلم وصفت الكتب به أن يكون بالانتماء لأن
 المعبر عنه المنطوقين في الدلالة الانتمائية أن يكون الاسم
 بحيث إذا تصور المعلوم يلزم منه تصور ما كدلالة الأربعة
 للمروحية والثلاثة للفردية وهما كذلك لما إذا
 تصور الإنسان لا يلزم منه قابلية العلم وصفت الكتب به
 مقصودهم بجزء التيسر للدلالة الانتمائية لسوء كانت
 معبرة عن المنطوقين أولاً والحال أن المنطقية ليست
 من ذات المنطوقين قال لأن اللفظ لا يتركز على الخارج
 عنه أقول أي على المعنى الموضوع له وأما أي وإن كان اللفظ
 والآعلى كالأخارج على المعنى الموضوع له لزم أن يكون كل لفظ
 موضعاً للمعنى والآعلى من غير منتهية لأن الأحرار الخارج عن المعنى

علم

في الخارج

الموضوع

هذا هو المعنى الذي لا يخرج عن كونه من قبيل ذكر المعلوم وإرادة العلم فيكون معنى بجائزاً ودلالة اللفظ على المعنى الجائز المطابق للنسبة كدلالة لفظ الإنسان على قابل العلم وصفت الكتب به حال إرادة الجبروت أن يطق منه فإن قلت لا يتم أن دلالة الإنسان على قابل العلم وصفت الكتب به أن يكون بالانتماء لأن المعبر عنه المنطوقين في الدلالة الانتمائية أن يكون الاسم بحيث إذا تصور المعلوم يلزم منه تصور ما كدلالة الأربعة للمروحية والثلاثة للفردية وهما كذلك لما إذا تصور الإنسان لا يلزم منه قابلية العلم وصفت الكتب به مقصودهم بجزء التيسر للدلالة الانتمائية لسوء كانت معبرة عن المنطوقين أولاً والحال أن المنطقية ليست من ذات المنطوقين قال لأن اللفظ لا يتركز على الخارج عنه أقول أي على المعنى الموضوع له وأما أي وإن كان اللفظ والآعلى كالأخارج على المعنى الموضوع له لزم أن يكون كل لفظ موضعاً للمعنى والآعلى من غير منتهية لأن الأحرار الخارج عن المعنى

الموضوع له غير منتهية الإنسان كلفظ لا يخرج عن كونه من قبيل ذكر المعلوم وإرادة العلم فيكون معنى بجائزاً ودلالة اللفظ على المعنى الجائز المطابق للنسبة كدلالة لفظ الإنسان على قابل العلم وصفت الكتب به حال إرادة الجبروت أن يطق منه فإن قلت لا يتم أن دلالة الإنسان على قابل العلم وصفت الكتب به أن يكون بالانتماء لأن المعبر عنه المنطوقين في الدلالة الانتمائية أن يكون الاسم بحيث إذا تصور المعلوم يلزم منه تصور ما كدلالة الأربعة للمروحية والثلاثة للفردية وهما كذلك لما إذا تصور الإنسان لا يلزم منه قابلية العلم وصفت الكتب به مقصودهم بجزء التيسر للدلالة الانتمائية لسوء كانت معبرة عن المنطوقين أولاً والحال أن المنطقية ليست من ذات المنطوقين قال لأن اللفظ لا يتركز على الخارج عنه أقول أي على المعنى الموضوع له وأما أي وإن كان اللفظ والآعلى كالأخارج على المعنى الموضوع له لزم أن يكون كل لفظ موضعاً للمعنى والآعلى من غير منتهية لأن الأحرار الخارج عن المعنى

الموضوع

واللازم والمكروم والشروط والشروط واعلم ان الملازمة
 والمكروم والتلازم بمعنى واحد هي لغة امتناع التناقض
 الشيء عن الشيء واصطلاحاً هي كون الشيء مقتضياً للآخر
 والشيء الاول وهو مقتضى للآخر يسمى مفروضاً والثاني هو
 المقتضى للاول يسمى لازماً الملازمة الخارجية هي كون
 الشيء مقتضياً للآخر في الخارج اي في الاعيان بمعنى كلما
 تحقق المفروض في الخارج تحقق اللازم فيه كالتروحية
 وبغير الانقسام بمبدأ وبين الاشياء والفردية
 وهي عدم الانقسام بمبدأ وبين الثلاثة فائدة كلما
 ما هيته الاشياء والثلاثة في الخارج تحقق الفردية و
 التروحية فيكون الاشياء والثلاثة مفرودين والفردي
 والفردية لازمين والملازمة الزهنية هي كون الشيء
 مقتضياً للآخر في الزهن بمعنى كلما ثبت المفروض في
 الذهن ثبت اللازم فيه كما ثبت ليد كذا كورين وكالا
 عدم مخالفة الالفاظ كما لو كان الشيء بالثبوت الى البعض والجمل

اي لا يوجد هاهنا

بالنسبة

بالنسبة الى العلم والموت الى الحيات وغير فائدة كلما تحقق المفروض
 في الذهن في جميع هذه الاشياء المذكورة تحقق اللوازم فيه و
 النسبة بينهما الا بان الملازمة الخارجية وبين الملازمة
 الزهنية عموم وخصوص مطلقاً فانه الملازمة الزهنية اعم
 مطلقاً من الملازمة الخارجية لانه كلما تحقق الملازمة
 الخارجية تحقق الملازمة الزهنية وليس كلما تحقق
 الملازمة الزهنية تحقق الملازمة الخارجية فان الملازمة
 الزهنية متحققة في الالفاظ لمخالفة الالفاظ كما في
 ان بين الالفاظ وبين المكملات المخالفة اليها
 معاندة في الخارج وقيل لا ملازمة بين الشئ وبين اصله
 فاقول ان الملازمة الزهنية شرط للملازمة الخارجية
 وكون الملازمة الخارجية مع انها فاسدة من مطلق الملازمة
 لانه لو تحقق الملازمة بين الشئ وبين كذا لم يكن الملازم
 والتلازم لكونها نسبة بينهما و لا يلزم ان يكون
 الملازمة لازمة للمكروم او لا يكون فان لم تكن لازمة

اي ليس كالتبعية تفوق العلم في الملازمة حيث تفوق البعض في الخارج
 لان بينهما معاندة في الخارج ٢٠٢٢

٢٠٢٢ كونهما غير لازم والمكروم

من الجاد است والعنى يدل على العدم المضاف الى البصر
 بالمطابقة لانه موضوع له لا لعدم والبصر معا على البصر بالاشارة
 لان البصر خارج عن كونه الموضوع له وهو العدم مع كونه
 لازم له وانما قلنا لازم له فلهذا تصور العدم المضاف
 يستلزم تصور المضاف اليه او تصور المضاف الى شئ
 من حيث هو مضاف بدون تصور الشئ في حاله اذا
 استلزم تصور العدم المضاف تصور البصر تحقق الملائمة
 الزمنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث
 هو مضاف بالمطابقة والى على المضاف اليه من حيث
 هو مضاف اليه بالاشارة واما الملازمة الى رتبة فيز
 متحققة بهما اذ وجود البصر في الخارج ينافى عدمه فيه
 فلو وجد امكان الخارج بغير اجتماع الوجود والعدم في
 آن واحد وان كان هذا جزوياً لا استحالته فيقول
 اللفظ بقسم القسمين مفرد ومؤلف في المنطوق لا بحيث
 لا يبحث عن الالفاظ من حيث هو منطوق بل عن المعاني لانها

والضاد البصر

اشارة الى ان اجزاء المنطوق
 في الخارج ملزمة واما الذين يفترون

الموصلة

موصولة الى الجاهل لا كمن لا توقف الاقادة والاستفادة على
 الاقادة كما مر او ركدت الاقادة فان قلت لم تقدم معرفة
 المفرد على تعريف المركب مع ان الاول عكسه لان العبد والمركب
 في تعريف المركب وجودية وفي المفرد عدمية وان كان الال
 عدل انما خوف بكمالاتها قلت المتبادر ههنا انقسام
 لا التعريف لان قوله لانه اما ان لا يبرأ او لا شرطية منفصلة
 والشرطية المنفصلة يفيد التعقيب والتعريف يستلزم
 ضمنا والتعقيب انما هو باعتراف الافراد دون المفرد
 بالنظر الى الافراد مقدم على المركب وان كان بالنسبة
 الى المفرد بموجب العكس واعلم ان الوجودي لا يكون
 في مفهومه سلب الشئ كالعدم فانه عبارة عن حصول صورة
 الشئ في العقل والعدم ما يكون في مفهومه سلب الشئ كما يظهر
 فانه عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالم
 والجملة بدل على قسمين اثنان وفيه نظر لان الجملة
 لا تدل الا على قسم ما هو افراد الجبر وافراوه غير معين انهم الا

الا ان يقال المراد من التعيين النوع لا الشخص ^{والجبر المسمى}
 يدل على النوع المعين وهو نوع الجبر فان قلت الجبر المسمى ليس
 نوع الجبر بل فرد من افراد جبر كيف يدل على الجبر المعين وهو
 النوع المعين قلت لا وجوه للنوع الا في ضمن فرد من افراد
 فماذا كان فرد من افراده مرتباً كانه النوع مرتباً فيكون
 الجبر المسمى والاعلى نوع الجبر ^{بمعنى} ^{بمعنى} ^{بمعنى} الاول ان لا يكون
 له جزء اصلاً ^{اقول} اي القسم الاول من المفردات ان لا يكون
 للفظ الموضوع معنى جزء اصلاً سواء كان له ذلك المعنى جزء
 او لا فيندخل في قوله الاول ان لا يكون الجبر قسمياً للمفرد مثال
 الاول كقولك اذا كان علماً لشيء الانسان مثال الثاني
 كقولك اذا كان علماً للنقطة فهو كقولك علماً لشيء الانسان
 فثبت بقوله علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً مقسماً
 لكونه مقسماً على اقسام ^{والثاني} ان لا يكون له جزء لا معنى له
^{الجزء} اي القسم الثاني من المفردات ان يكون للفظ الموضوع معنى
 جزء ولا يكون له ذلك الجزء معنى سواء كان له ذلك المعنى جزء

اولم يكن

اولم يكن قد خالف قوله والثاني الجبر قسمياً من المفردات
 مثال الاول كقولك اذا كان علماً لشيء الانسان مثال الثاني
 كقولك اذا كان علماً للنقطة فهو كقولك علماً لشيء الانسان
 فثبت بقوله علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً مقسماً
 لكونه مقسماً على اقسام ^{والثاني} ان لا يكون له جزء لا معنى له
^{الجزء} اي القسم الثاني من المفردات ان يكون للفظ الموضوع معنى
 جزء ولا يكون له ذلك الجزء معنى سواء كان له ذلك المعنى جزء

الى كذا وجزئي **اقول** لا فرغ من مباحث ما يتوقف عليه
 الاصطلاحات شرع الآن في مباحث الاصطلاحات فقال المتفرد
 الى ان اللفظ المفرد للمعنى كذا وجزئي لا يفرغ اما ان يكون اللفظ
 اللفظ الى الكلي والجزئي دون المعنى مع ان الكليته والجزئية صفت
 للمعنى او لا وبان ذات اللفظ ثانيا وبالمعنى تسمية للذات
 المدلول قلت تعريف اللفظ اليها اقرب الى الفهم اليك وان كان
 تعريفا مجازيا من تعريفي اليها وان كان تعريفا حقيقيا
 وانما فيه اللفظ بالمعنى لان انقضاء اللفظ المركب اليها غير ظاهر
 فان قلت لم تقدم المحسوس الكلي على الجزئي والشرع الجزئي
 على الكلي قلت لان المحسوس نظر الى ان الكلي جزء الجزئي كذا
 والجزء مقدم على الكل وانما قلت ان الكلي جزء لان الكلي جزء
 للجزئي غائب كذا لان كذا جزء لزيد لان الان لا يكون
 ان طلق وزيد هو الجزئي ان طلق مع الشخص الجزئي كذا
 يكون الكلي جزء منه على تقدير كونه مركبا او كونه الكلي المنفرد
 في العلوم كلها او لا وفيه تحت الضبط والشرع نظر الى مفهوم

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

بقوله
 في المصنف

فقدم الجزئي كذا مفهومه ووجدنا اولا مباحث لا تتبع لان
 المباحث لا تتبع متعلقة بالكلي فقدم الجزئي لئلا يكون كذا
 بين تعريف الكلي ومباحثه او السبب في الجزئي لان اول السبب
 ذكر الجزئي لان ذكره ههنا تصحيح مفهومه لينفع به مفهوم الكلي
 مفهوم الكلي انما يكون بعد مفهوم الجزئي قال ان من حيث
 انه متصور كذا لما كان ظاهرة المحسوس هو قوله نفس
 مفهومه يدل على ان المانع من الشك هو نفس تصور اللفظ متبعا
 بتفسير قوله بقوله اي من حيث انه متصور على ان المانع
 ذلك المفهوم كذا لان من حيث هو يدل من حيث انه متصور
 قال فان منع نفس تصور مفهومه من كذا كذا
 فهو الجزئي كذا على ان العلم ان المراد من منع الكلي
 بين كذا عدم مطابقة المصنف العقل لكثير من ومن عدم
 من كذا ان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متحد فانما
 اذا رتبنا كذا لا حطنا عن شئ يحصل منه اذا
 لنا الصورة الانسانية المنصرفة بالواجب واذا رتبنا

مفهوم الجزئي

اي الاوصاف التي تتمايز به
 غير كالسواد والبيضاء
 وغير كذا كذا كذا

بشره ولا حلفه ايضا مع شئ حتى يحصل منه صورة اخرى
 غير صورة الاولى وقس على هذا زيدا او غيره او خالدا او غيره
 المثال لانه اذا لم يكن علما وهو زيد بقوله علما كما مصدر الجدل
 كذا لا يجوز يا قال ان لم يمنع نفس تصور مفهومه من الاشتراك
 بين الكل والكل واعلم ايضا ان المراد من عدم منع الا
 شئ ان مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين ومنه فظا
 لكثيرين لا يحصل من تفعل كل واحد منها اثر متجدد
 فانما اذا ارتب زيدا وجوبا عن شئ حتى يحصل منه في اذه
 بان الصورة الانشائية المتأخر عن الاولى واذا ارتب
 بعد ذلك خالدا وجوبا ايضا لم يحصل منه صورة اخرى
 في العقل بل الحاصل الآن هو الى كل آتيا قال وانما قيد
 الكل والجزئي بالتصور قول يعني لو قال الحاصل المفرد اما
 ان يمنع مفهومه من الشركة او لا يمنع لغوهم ان المقصود منع
 ذلك المفهوم من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر وعدم
 منعه من الاشتراك بينهما في نفس الامر في يلزم ان يكون

لا بد ان يكون علما

الحاصل

اي حين عدم التقييد بالقصور
 او امتناع الشركة
 في كثيرين في نفس الامر
 وعدم امتناع الشركة
 في كل واحد في نفس الامر
 مفهوم

مفهوم واجب الوجود واخلا في هذا الجزئي لكونه مانعا من الا
 شئ ان قلنا قيد بما بالتصور غير ان المراد من مفهوم
 المفرد عدم منعه العقل من الاشتراك بين المفرد العقل من ان
 يجعل شئ كانه الجزئي او لا يتصرف في الكل ويتبع ذلك المفهوم
 اي من الاشتراك او لا يتبع منه وانما تقييد بالنفس
 يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود في هذا الجزئي يعني لو قال الكل
 مالا يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشركة لتوهم ان المقصود
 منع الشركة بحسب التصور والحصول في العقل سواء لو حلف مفهوم
 شئ اخر او لا فيلزم دخول مفهوم واجب الوجود في هذا الجزئي
 اذا لوحظ مع سائر التوحيد فان العقل في اي حين ملاحظ
 به ان التوحيد لا يمكن فرض الشركة في شئ من الكل
 يتقسم الى قسمين ذاتي وعرضي الى ما في من تقسيم
 المفرد الى الجزئي والكلية ابتداء بالكلية وبقا اقساما والكلية
 فكل الكلية يتقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اي الكلية
 احاد ان يكون داخل في حقيقة الافراد المندرجة تحتها سواء

سواء كانت تلك الافراد شخصية او نوعية او لا يكون داخل
 فيها فان كان داخلها الكلي الذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان
 فان كان الانسان حقيقة زيدا وعمره وبكره وغيره من الا
 فراد الشخصية المندرجة تحت الانسان والحيوان كل واحد على
 في الانسان لكونه مركب من الحيوان وان طلق وكذا الحيوان
 كلي ذات بالنسبة الى الفرس والبقر وغيرهما من الافراد النوعية
 المندرجة تحت الحيوان والفرس من الدخول في قولنا اما ان
 يكون داخلها عدم الخروج لبيد حيزها في الكلي الذاتي
 وما وراء صاحب الامتياز من الدخول التام هذا والآخر
 بعد ذلك تقسم الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل
 وان لم يكن واحدا من وان لم يكن الكلي الذاتي داخلها
 حقيقة الافراد المندرجة تحتها من الشخصية والنوعية
 بل كان خارجها فهو كلي ذاتي كالفرد بالنسبة الى الانسان
 فانه لم يدخل بالنسبة الى زيد وعمره فانه خارج عن حقيقة
 الحيوان ان طلق والخاصة خارج عنها وانما سمي الكلي الاول

ذات

ذاتيا لان حقيقة الذات هي الحقيقة والاول داخل
 في الحقيقة والداخل في الحقيقة ينسب اليه ذلك الشيء وان
 عرضت لكونه منسوب الى ما يبرز من الحقيقة كالشيء العارض
 للانسان في مثل ان لا ينسب الى العرض عرضي فان قلت
 لم اورد الانشائي مثلا لا يجرى ولم يرد من افراد مع ان
 الجزئي المتوقف هو افراد الانسان في مثل ان
 ابراهيم فائدة ان احدهما ان الجزئي كما يطلق على المعنى
 المذكور فيما تقدم وهو ان المسمى بالجزئي الحقيقي كذلك
 يطلق على كل شخص تحت الاسم كالانسان فانه اخضع
 ومندرج تحت الاسم كالانسان فانه اخضع ومندرج تحت
 الاسم كالجوهر وبسبب هذا جزئيا اذ قد قسم على النوع
 ونما يبرهن التنبية على ان افراد الكلي كما يكون شخصيا
 وعمره وبكره بالنسبة الى الانسان كذلك يكون نوعيا كالان
 شائي والنوع بالنسبة الى الحيوان واحدا فان العائدات
 فانما تحصلان على تقدير ايراد انما هي النوعية من الان

او الكلي

الجزئي

المتنفس عبارة عن صفة
المتنفس في الزاوية كالمتر

واما اذا اريد منه ما هيته او اوده اعني حقيقة زبد وحقيقة حوى
وحقيقة بكرة فيكون جريا حقيقيا على ذلك التقدير واعلم انه
فسر الكلي الذاتي بتفسيرين احدهما ما يكون داخل في
حقيقة جزئية وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها وبين
التفسيرين عموم وخصوص مطلق لان الثاني صادق على
نفس الكلي هيته دون الاول والكلي العرضي بتفسير واحد
وهو ما يكون خارجا عن حقيقة جزئية فعلية هذا لا يخفى
تفسير صاحب المبحث لكونه غير خاصا الا اذا اول قوله ما يكون
داخلا بعد الخروج كما مر واما قول الشارح من ان الكلي ان
كان داخلا فهو ذاتي وان لم يكن داخلا بل خارجا فهو
عرضي ثم تفرقة عليه بعد ذلك فلهذا لا يكون
نفس الكلي هيته ذاتية بل يكون من العرضيات لا من الذات
اصلا لان الكلي مما قاله من تفسير الذاتي بالدخول والوضعي
بالخروج ان لا يكون نفس الكلي هيته من الذاتي ولا من العرضي
مع ان تفسيره ليس بل للثوابل اما عدم قابلية التفسير الاول

في تفسير الكلي

من العرضيات فلهذا

تقتضي الغائرية

وهو تفسيره الذاتي بالدخول للثوابل بعد الخروج كما اول قول
المصنف فلكون النوع ما هيته لان التاويل يقتضي دخلا
نفس الكلي هيته في الذاتي والنوع بمنتهى اما عدم قابلية التفسير
الثاني وهو تفسير العرضي بالخروج للثوابل بعد عدم الدخول فلان
ما يبيح من قوله اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل
يا بانه لان التاويل يقتضي صحة النوع وصحة النوع يقتضي
دخول نفس الكلي هيته في العرضي وما يبيح من قوله بمنتهى لا يخفى
ان الذاتي هو المنسوب اليه اعراض الشيخ على من يجمل
نفس الكلي هيته ذاتية بان الذاتي هو المنسوب الى الذات
فلا يجوز ان يكون نفس الكلي هيته ذاتية والآراء وان كانت
ذاتية لزم ان ينسب الى النفس وهو محال لان النسبة
يقتضي ان ينسب اليه المنسوب اليه والمنسوب اليه والمنسوب اليه
نفسه ثم اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية
اي تسمية الكلي هيته ذاتية ليست بلفظية بل كانت
لفظية في تسمية اجزاء الكلي هيته حتى يلزم ذلك اي ان

الذاتي لا ينسب اليه

الشيء النسبة بل انما هي الى علة التسمية اصطلاحية فلا بد
 ذلك لانه لو لم يمتنع اجاب عن هذا الجواب آخر على تقدير تسليم
 كون النسبة لغوية بان يقال ان الذات كما يطلق على قولنا النسبة
 كذلك يطلق على ما صدق عليه الماهية من الافراد من الذات
 ههنا المعنى الثاني فيمكن ح نسبة نفس الماهية الى ما صدق
 عليه من الافراد كما يمكن نسبة جزئها الى جزء الماهية اليها
 الا ما صدقت هي فيكون ان يراد الاعم منها فبذلك الماهية
 الافراد وجزء الماهية الى الماهية نفسها قال العلم ان الذات
 اعم جنس او نوع او فصل الى مثل نحن نذكر كذا ههنا فاطلب
 يستفهم بها ما هو المراد ههنا وهي ان السؤال كما هو عن الشيء
 انما يطلب به تمام ما هيته الشيء وحقيقته فلا بد ان يجاب
 في جواب ما هو بما هو خارج عن الماهية والابا هو جزء منها
 كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب لا يشاء لانه تمام
 حقيقته فلو اجاب عنه بما هو جزء منه وهو الجرم او ان لم
 او بما هو خارج عنه وهو الصانع لم يكن الجواب صحيحا لان

صدق عليه الماهية
 او قاعده

في جواب السؤال

كل واحد منها ليس تمام ما هيته زيد وعمر ثم لا يخفى ان يكون
 السؤال بما هو سنة الا عن شيء واحد او اشياء او ان كان عن شيء
 واحد كان السائل طالبا لتماها ما هيته الحقيقية به كما قد وان
 كان عن اشياء كان طالبا لتماها الماهية المشتركة بينهما فاذا
 سئل عن زيد وعمر والعمر ليس بما كان الجواب لا تمام
 الماهية المشتركة بينهما فاجيب ههنا بما هو جزء الجرم ان
 كما جزم التمام او الحسب او بما هو خارج عنه كما يستفهم مثلا يصح
 لان كل واحد منها ليس تمام المشتركة بينهما اي بين العرس
 والاشياء او الاستفهم على هذه اعلى حقيقة التي طرفا علم
 ان الكائن الذي ينقسم في ثلثة اقسام جنس ونوع وفصل
 لانه اي الماهية الذاتية ان كان متولفا في جواب ما هو اي في
 جواب السؤال بما هو فيكون السائل المخصوصة اعم الماهية ايضا
 يعني كما يطلق عليه فيكون متولفا في جواب السؤال بما هو حال الشركة
 لم يكن متولفا في جواب السائل المخصوصة ايضا فخر حسن اي سمي
 بهذا القول حسن كما يجزى بان نسبة الذات والعمر الى

في جواب السؤال

الجواب
 الماهية

في الجواب

الكلي

اى بالنسبة الى افراد الحقيقة فانه اذا سئل عما هو
 كان الجواب ان جوابا عنها كما عرفت عن ان السؤال بما هو الشيء
 طلب تمام الحقيقة بينهما وتمام الحقيقة بينهما هو الجواب فقط
 فيكون الجواب هو الجواب فقط واذ اريد كل واحد منهما
 في السؤال اى الجواب ان يقع جوابا عن كل واحد منهما كما مر
 من ان السؤال بما هو شيء واحد طلب تمام الحقيقة
 وليس الجواب ان ذلك بل هو جزئى تمام ما هيته كل واحد منهما
 اى من الذات والفرس فيكون الجواب في السؤال عن
 الذات واحد هو الجواب الناطق وعن الفرس واحد
 هو الجواب الصامت لكونهما تمام ما هيته كل واحد منهما فان
 قلت لم قدم الكلى الذاتية في بيان الكلى الجنس على الكلى
 العرضي قلت لما كان الذاتية مقدمة على ما عرض عليه
 والمتعلق بالمقدم اولى بالتقديم من المتعلق بالمتأخر فقدم
 بيان اقسام الكلى الذاتية وتعرف كل قسم فان قلت
 ما قبل الجنس النوع هو اى قديم النوع على الجنس صدر الكلى

على بيان اقسام الكلى العرضي وتعرف كل قسم منها

قلت

يكون له صفة فاعلموا ان قولنا على كذا كذا

قلت بتعديدها هنا نظر الى ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم
 على الكل وتقدم النوع هنا نظر الى العلة والكثرة كما مر
 واما تقدم البواقي فاما خبرنا هنا فمعلوم يكسب في صدر الكلى
 قال كلى **الذات قول** لان المقول على كثيرين يقع عنه لان
 مفهوم الكلى هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الا ان الكلى
 يدل على كثيرين اجمالا ونفعا المقول على كثيرين يدل عليه
 تفصيلا فلا يكون فائدة تحت ذلك الكلى وهاهنا سؤال
 وجواب لا يقع في هذا المقام ايرادها والى ان الكلى هي
 جنس مثل الكلى باسرها وذكر المقول المتعلق بقوله على كثيرين
 واما ذكر كلى كثير فمفصل فيكون موصوفا لقوله مختلفين والى ان
 ان هذا التعريف تعريف للجنس والابتداء في تعريف من قبل
 يخرج بالنوع والتعريف الذي يخرج بالنوع هو قوله مختلفين
 صفة يقتضى موصوفا بعرض له لا بخلاف فذكر قوله
 على كثيرين جار مجرى مقتضى متعلق فذكر مقول يكون
 متعلقا فلا يكون ذكر المقول متعلقا عن ذكر الكلى

اى الكلى

وقول مختلفين

لان ذكر الكلى لا يخل بالجنس

هو عرض عام لم يكن متولاه جواب ما هو ولا في غير ما
 ما بهية حقيقة ولا ما بهية مشتركة بل ما بهية مشتركة
 لم يكونا متولين في جواب ما هو ولا في جواب ان شيء هو
 وقوله وانما يشترك الواقع لا لا حيزا عن شيء في حال وان
 كان الذي متولاه قول بهذا ان اشارة الى قسم من
 من الذي وهو النوع وهو ما يكون متولاه جواب ما هو
 بحسب الشركة والخصوصية معا ويسمى هذا القسم من الذي
 النوع من الاشياء بالاشياء بالنسبة الى افراد الشخصية
 من زيد وعمر وغير ذلك من الافراد لانه ان سئل
 من هذه الافراد على سبيل الاشتراك بان يقال ما هو
 كان الجواب الاشتراك ان السائل يطلب ما بهية مشتركة
 بينهم ما هي الاشياء فالاشياء ان يكون جوابا عن هذا
 الافراد او افراد الافراد في السؤل بان سئل عن زيد
 فقط او عن عمر وكان الجواب ايضا الاشياء لان السؤل
 عن الافراد على سبيل الاشتراك طلب ما بهية مشتركة

والاشياء المشتركة كزيد وعمر

الاشياء المشتركة كزيد وعمر

الحقيقة

والاشياء المشتركة كزيد وعمر ولا في غير ما
 بهذا ان النوع يكون متولاه جواب ما هو ولا في غير ما
 معان قلت ان متولية ذلك النوع في جواب ما هو ولا
 الشركة و متولية الشخصية مشتركة في زمان واحد
 بجمع قول ما فالجواب عنه ان المراد بثبوت ما بهية
 الوصفين اعم كونه بحيث يكون متولاه جواب ما هو ولا
 الخصوصية لذلك النوع في زمان واحد لان المتولين في
 زمان واحد لا يرسم بان كل متولاه على كثيرين
 مختلفين بالعدد والاشياء والكلام بهما كالكلام بهما
 فان قلت ما اخرج العرض العام بالقياس لا يخرج
 بالقياس الذي يخرج بالجنس قلت اراد ان يفرق العرض
 الخاص والعرض العام بقيد واحد هو القيد الاخر فان
 قلت اقيس قوله مختلفين بالعدد والاشياء بالافراد بقوله
 الحقيقة قلت لو لم يقيد به لكان الجنس في تعريف النوع
 لان الجنس يكون متولاه جواب ما هو على كثيرين مختلفين

الاشياء المشتركة كزيد وعمر

بالعدد ايضا كما قيل في جواب ما زيد وجوه وهذا العرف من ذلك
 العرف من ان كان متوليا يجب استعمال السؤال على الحقيقة
 المختلفين ويجب جعل التفتيش في حكم الواحد ^{منه} وان كان
 الذي في غير مقول **اول** هذا شروع في قسم الاجز من الذات ولا
 به هنا قبل الشروع في المقصود من معرفة قاعدة وهي
 ان السؤال باني شئ هو على ثلاثة اقسام احدها ان لا يزا
 على اى شئ هو قيد وثانيتها ان يزا عليه قيد وهو في ذاته
 وثالثتها ان يزا عليه في عرضة فقط فان كان الاول كان
 الجواب ما يميزه سواء كان قصدا قريبا او بعيدا او خاصة
 كما اذا سئل عن الانسان باني شئ هو يبع ان يقال في الجواب
 انه ناطق او حاس او ضاحك لان كل منها يميزه عن غيره
 في الجدة ان كان ان كان الجواب بالفصل فقط وحده لان
 المميز الذي هو الفصل ^{لا غير} العرفية كما اذا سئل عن باني شئ
 هو في ذاته يبع في الجواب ان يقال انه ناطق ولا يبع ^{ان يبع} ان كان
 وان كان الثالث كان الجواب باني منه وحده كما اذا سئل

قيد وهو

رجوعه

عن الانسان باني شئ هو في ذاته ^{هو} فاجاب عن شئ
 كما انما حك او اعوت هذه القاعدة فتقول الذي الذي
 لا يكون متوليا في جواب ما هو بل يكون الذي متوليا في جواب
 اى شئ هو في ذاته هو الفصل ^{وكان} كما كان في قوله بل في جواب
 اى شئ هو في ذاته نوع خاص في تفسير بقوله ما يميز الشئ
 آه ومن هذا التفسير عرف ان كل ما يميزه لها فصل
 ويجب ان يكون لها جنس وهذا عند المتقدمين وانما عند
 المتأخرين فيجوز تركبها بهي من ابرز من مساويين
 وكان كل منها فصلا لها وهذا الاختلاف مبني على مناع
 تركبها بهي من ابرز من مساويين عند المتقدمين
 وجوازها عند المتأخرين ^{عطف على استماع} ان لو قال صاحب المن او في الوجود بعد قوله في جنس
 كان قوله الشئ الذي هو الفصل الذي يميز الشئ عما يشترك
 في الجنس كالفصل الانسان والحيوان والفصل الذي يميز
 الشئ عما يشترك في الوجود كاجزاء الماهية المكنية من ابرز

من يرى منسوبا بين اوامر متساوية في نفس القول في
جواب اي شئ هو في ذاته كما اذا فرض ان ما بهيته
مركب من شيئين ^{حالة} ووجه منسوبا بين في الصدق كان كل منهما
بمقتضى ما بهيته ^ب على ما كانت ركنها في الوجود ^ب على بطلان
تركيب ما بهيته ^ب الى قول السيد علي بطلان ما بان يقال لو تركب
ما بهيته حقيقة من امرين متساويين ^ب فاما ان لا يحتاج احدهما
من الى الآخر وهو حال ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء
الما بهيته الحقيقة الى البعض ليحصل كمال الاتصال او كبحاج
في ان احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور وهو توقف
الشئ على نفسه وهو حال ما بهيته ^ب وان احتياج احدهما الى الآخر
دور الآخر اليه يلزم التعرج ^ب بلا حرج لانها ذاتيان متساويان
فاحتياج احدهما الى الآخر ليس اقل من احتياج الآخر اليه
فلي هذا كان اللازم عليه ان يذكره ^ب في اختلاف الشيخ
هنا فوقع في بعض ما ان يذكره في البعض فخران لا يذكر
ولكن واحد منهما وجه اما على الاول فيكون معنى الاخر ارض فلا بد

فصل
للمع

متنك و متنات همت

لخص على هذا الى على تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان
تركيب ما بهيته من امرين متساويين ان يذكر الجنس ^ب في
الجنس في التعريف ^ب الى في تعريف الفصل وهو قوله كل شئ يقال
على الشئ اه كذا ذكره في التفسير وهو قوله وهو الذي يتميز
الشئ عما يشترك في الجنس ^ب للثلاث يلزم التناقض وجوب
عمه على هذا الوجهين الاول انه لما كان للمنطقين ههنا
مذهبين لان منهم من ذهب الى ان الفصل ما يتميز
الشئ في ذاته عما يشترك مطلقا ^ب من ان يكون في
في الجنس او في الوجود بناء على جواز تلك ما بهيته وعرف
الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب
الى ان الفصل ما يتميز الشئ في ذاته عما يشترك في الجنس
بناء على بطلان تلك ما بهيته وراى في تعريف الفصل لفظ
الجنس فقال انه كذا يقال على الشئ في جواب اي شئ هو ذاته
من جهة اراد المصنف ان يشير الى المذهبين فذكر لفظ الجنس
في التفسير اشارة الى المذهب الثاني وذكر في التعريف اشارة

متنك و متنات همت

ب

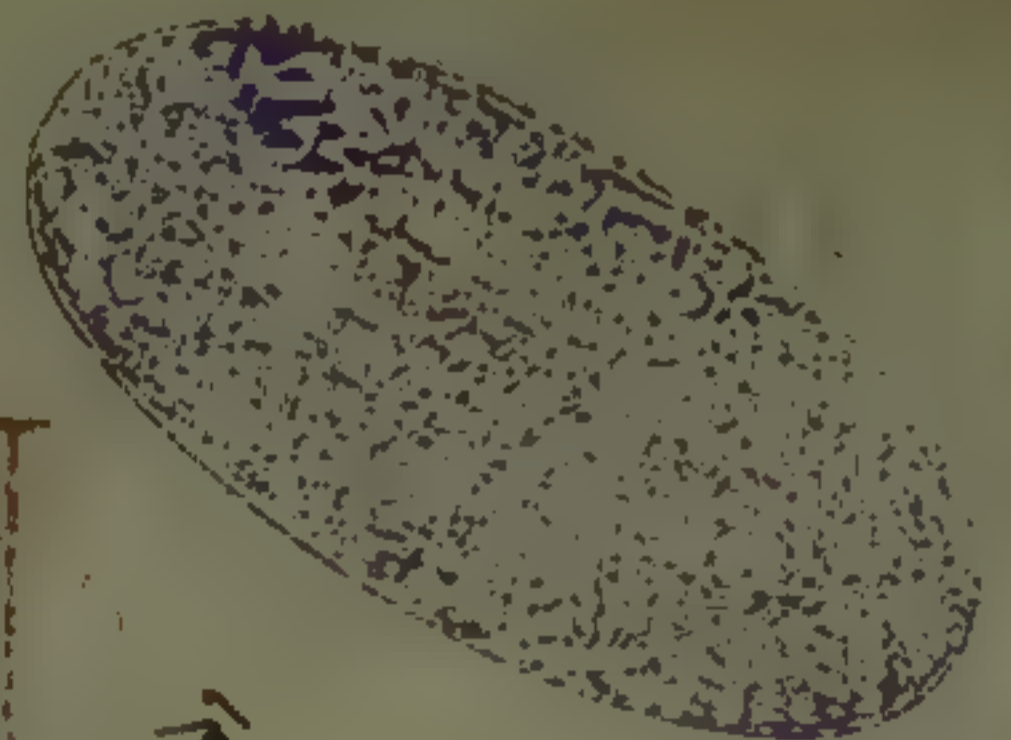
او التقدير

الى المذهب الاول الوجه الثاني من جواب الاعتراض
 ان المذهب الثاني المذهب الثاني قد ذكر في كتاب الجنس او لا
 ثم تركه ثانياً لتفاوت بدلالة سباق الكلام عليه فلو لم يكن
 التناقض واما على الثاني فيكون محققاً بالاعتراض
 ولا بد للمعبر على هذا الى على بطلان تركيبها من اير
 متساويين ان لا يذكر الجنس في التوضيح اي في التفسير
 فيكون في الرسم لانه لا يكثر من شي واجيب عنه بان
 جميع التعريف المذكورة في التوضيح لا يجب ان يكون للاحتراز
 بل يجوز ان يكون بعضها في الواقع كما مر من هذا التعريف
 عرفت ان المذهب الثاني هذا على التعديلين ما ذكرنا
 قوله كل جنس كائناً **اقول** فان قلت ما لبس في كل جنس
 ان الكائن زائد وهنا قال جنس قلت لانه يجوز ان يكون قوله
 يقال له لا بالجنسية لان المنطقيين ذكروا ان الفصل
 على الخصوص من الجنس فكأن فيه غلطية ان يتوهم ان الفصل
 لا يقال ولا يجر عليه لان العلة لا يقال ولا يجر على المعلوم

يقولون

قال

قال والاول هو العرض **القول** لا متناع التكاثر
 عن الكاهية سواء امتنع التكاثر عن الكاهية من حيث هي
 ككاتب بانوة لانها كانت كانهوية للشك في الكاهية
 الموجودة كالسواء للحيثية لان السواء ليس على الكاهية
 الحيثية من حيث هي هي والاك كان كراثة السواء
 كذا كتب **قال** وان كان العرض المتعارف **اقول** لا مكان
 المتعارف سواء وقعت المتعارف في العنصر شيئاً كصنف
 البوط او طيب كالتشيب والاسباب او لم تنفع اصلاً كالزراف
 الدائم لمن يمكن وصلاً كالنقر الدائم لمن يمكن غنا في
اقول وقوله فقط يخرج الجنس **قال** وكذا يخرج فصول
 الاجناس كالحيات للحيوان والنامي للسم والنامي للابواب
 الشئ اى الطول والعرض والعمق للجسم كمن لا يخرج فصول
 انواع كائنات طلق والصاها والناتق واما الجميع فيخرج بالبند
 الاخر في قوله فولا عني فذلك استند اخراج الفصل
 البنية **قال** ويرسم العرض السام بانه كائناً كائناً



ان شئ من هذه النسخات لا يخرج من هذا

قد مر مرارا متعده ان العرض العام لا يقال في الجواب اصلا
وهنا علم بان مقول وان هذا لا يتناقض صريح واجيب
بان ما مر مرارا متعده كان نفي ان يقع في جواب ما هو
وفي جواب اي شئ هو لا في نفس الماهية ولا جزئيا ولا
خاصة واما حكم هنا فهو كونه مقولا اي مقولا على افراده لا
مقولا في جواب ما هو وفي جواب اي شئ فيكون الحكم
ههنا غير المحكوم به هناك فلا يلزم التناقض لعدم
اتحاد المحمول وهو شرط فيه كما سبق في بيان على تحت
خصايق مختلفة يخرج النوع والفصل الى منه اقل خرج
النوع بهذا القيد مطلقا وكذا خرج فصل النوع وخصايق
واما فصول الاجناس فمن الفصول البعيدة لا انواع
فخرج بالقيد الاجزوا واما خواص الاجناس فلا يخرج عن
تعريف العرض العام لكونها عينا عا بما بالنسبة الى الانواع
ولا يخرج عن تعريف الى منه لكونها غير مقولة على ما كانت حقيقة
واحدة فقط فان اردت ان تبرز شئ منكم خارج الى

بأنه لا يخرج من هذا

كلا نسيان والفرس
بالنسبة الى الانواع

في هذه المقام

المطلوب

لا المطلوبات قال دكون هذه التبرعات للكتب اقول
اي كون هذه التبرعات المذكورة رسوما للكتب كما قال
المصنف في الجميع ويرسم بناء اي مبني على المكان ان يكون لها
اي للكتب الجنس ما هيئات وخصايق وان تلك التبرعات
وهي التبرعات التي ذكرت من قبل للكتب الجنس ما هي
ان لا يتبعها ملزوماتا وية لها اي تلك التبرعات
المذكورة للكتب فيكون تلك التبرعات لوازم متا وية
لها شيئا الممكنة في تكون التبرعات المذكورة نوعيا
باللوازم المتا وية فيكون التبرعات رسوما لا حدودا واما
انها حدودا او لا ماهية للجنس واما هذه المعنى ضرورة
انها لا تقع يكون الجوانب المتا وية مقولة على كثيرين
مختلفين بالحدود وان الحقيقة في جواب ما هو في
عليها البراءة وقد يقال انما كان هذه التبرعات رسوما
لان المقولية عارضة والتعريف بالعارض رسم وذلك
لان الجنس نفسه هو الكلي الذي له محليين بالحق

بأنه لا يخرج من هذا
بأنه لا يخرج من هذا

سواء قيل عليها او لم قيل وانما القولية فيها يبرز له تقديم
 قيل في رده من باب اشتباه العارض بالمعروض
 فان القولية عارضة للجنس ^{الكلية} الطبيعي الذي هو موضوع الجنس
 المنطقي الذي كلاً متافيه **قال** لكن المناسب ذكر التعريف
 اه **القول** اي المناسب على تقدير امكن ان يكون لها
 اي للكتاب الجنس ميات ورا، تلك المفهومات ذكر التعريف
 الذي يعم من الرسم والحد لان عدم العلم بانها حدود اي
 عدم العلم بان تلك المفهومات حدود للكليات لا بوجوب العلم
 بانها اي المفهومات رسوم لها اي للكليات لا بوجوب عدم العلم
 بانها رسوم وانما الموجب للعلم بانها رسوم هو العلم بعدم
 كونها حدودا **ايها** **قال** انهم على قسمين احدهما القول
 الشارح اه **القول** العلم اي التقدير مطلق وهو حصول صورة
 الشيء في العقل بتقسيمه على قسمين احدهما القول الشارح
 والاخر المجتزأ وكذا المعلوم بتقسيمه على قسمين احدهما معلوم تصوري
 والاخر معلوم تصديقي والجمهور ايضا بتقسيمه على قسمين

على الجمهور تصوري وهو قول تصديقي والفرق من المنطق
 استحصان الجمهور لا كتاب بالجمهور التصوري انما هو
 بالقول الشارح وبسبب ايضا بالتعريف انما سمي بالقول
 فلان القول هو المركب والمعرف المركب كلياً عند قوم
 وقالوا عن الآخر ^{مستطوع} **القول** هو الاول وانما بالشارح
 فليس هو وايضا هو مفهومات الاشياء وحقا بغيرها استحصان
 الجمهور التصديقي انما هو بالمجته واستقف عليها منقطة
 فنظر المنطقي انما في القول الشارح اذ في المجته وكل من
 متباً ويتوقف هو عليها في اي القول الشارح الكليات
 الجنس ومبادئ المجته القضايا واحكامها ومن هذا
 وجه تقديم باب الكليات على باب القول الشارح واما وجه
 تقديم القول الشارح على المجته فلان القول الشارح
 تصور محض اي لا يعبر فيه بالحكم والمجته تصور يعبر فيه
 بالحكم ^{منه} **التصور** المحض مقدم على **التصور** للحكم الذي يعبر فيه
 بالحكم ^{منه} **طبعاً** **فقد** **وضعا** **لبن** **فوق** **الوضع** **الطبع** **فان** **المتخيل**

في الجنس السعيد فهو فصل بعيد كالحب من الانس والانس
 فانه يتميز كل واحد منهما عن مثله كانه في الجسم والانس
 النباتات فالحيوان ان طلق يكون حدًا تامًا للانس
 والجسم والانس طلق يكون حدًا تامًا للجسم فانه
 اذا سئل عن الانس بما هو واجبة به جسمه ما طلق
 اقول هذا الجواب فاسد لعدم مطابقة للسؤال بما هو
 لان السؤال بما هو انما يطلب به تمام ما هيته الشئ
 والجسم طلق ليس تمام ما هيته لان الاتهام الا ان
 يمكن تقدير الشئ بغير التمثيل للتفهم لانه كذلك
 في نفس الامر فالمن جنس الشئ وحاظه اللازمه اقول
 انما قيد الى متته باللازمه لا متناه التعريف بالحي متته المتعارفة
 لكونها اخفى من ذي المتته والتعريف بالاحض غير جائز كما
 والف حاك بالفعل فلا يقال كاتب او ضاحك بالفعل تعريف
 الانس قال انه ماش على قديمه غير بعض الاطفا راه اقول
 بقوله ماش على قديمه يخرج المتأخر على الاقدم الاربعة كما في

والبقية وغيرهما وقوله غير بعض الاطفا راجع الى بعض النور
 كما يطور وقوله باده بالبقية ان مكشوف البقرة عن الشعر
 يخرج ما هو من البقرة بالشعر وقوله مستقيم العامة يخرج ما هو
 من العامة كالابر والنفس غيرهما فلما قال من حيث ك بالعلم
 اخفى كجيب الانس وخرج غيره قال لما فرغ من قول
 الشارح شرح في الجملة اه اقول كما ان للقول الشارح
 مباح يتوقف به عليها ويجب تعديها عليه وهي مباح
 الكسب المتخرج منها لتركب لمكونات منها كذا
 للجملة مباح بتركيبها ويتوقف مرفعة الجملة على مرفعة
 تلك المبادى واهى مباح حيث النفس بالتركيب قد
 على مباح حيث الجملة ولما كان الجملة مركبة من النفس باكان
 الشروع في النفس بكمشور غافى الجملة لان الشروع في
 الشئ انما هو شروع في جزء من اجزائه وقوله ماش
 عن القول الشارح اه اشارة الى ان المطلوب الاعلى
 من التقوية القول الشارح والقصد الاقص من التقوية

ما
 قال

من التصديقات الجارية من الغضايا في تعريف الجثة
 في فوق قضية واحدة لتبين في تعريف الجثة التي هي ذكبة
 من قضيتين وكذا كل من جمع بينهما في التعريف في هذا الفن
 قال في القضية المملوطة اه اقول يعني ان القضية
 تطلق تارة على المملوطة كدند قائم وتارة على المفعول
 وهو الذي غير غنم بزيد قائم اما بالاشتراك العقلي بان
 يكون القضية موضوعا لهما او بالحققة والجزايات
 يكون هي موضوعا لاحدهما دون الآخر فالقضية
 على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر لعلاقة بينهما بما جازر
 والاشارة اول من الاشتراك العقلي لان المعتبر في القضية
 المفعولة واما المملوطة فانما اعتبرت لدارتها على
 المفعولة فتسمى قضية تسمية للدار بالاسم الاول
 فكذلك لفظ القول يطلق على المملوطة والمفعول فيقول
 المملوطة جئت للقضية المملوطة والقول المفعول جئت
 للقضية المفعولة فان قلت زيادة لفظ في قوله في

المملوطة

كانت القضية المملوطة في قوله

القضية

في القضية المفعولة لا يحسن السامح لانه يلزم منها ان يكون
 الشيء طرفا لنفسه في المملوطة وهو المفعول الكلي وهو المفعول
 المركب المفعول المركب الفاعل كل واحد من افرادها
 فلا يلزم ان يكون الشيء طرفا لنفسه فان قيل والاقوال
 اه اقول سواء كانت الاقوال التامة اخباريا كدند قائم او
 زيدا او انشأ ثوبا كاذبا كاذبا ولا تغرب وسواء كانت
 الاقوال النقصية كغلام زيدا بوقيدية كالجوان
 ان طعن والامراء من التولات ما ينبغي ان يطلب فائدة في
 السكوت عليها ومن الغزوات م عيسى بهذا في فصل
 بكثرية من الاقوال النقصية اقول اذ التصديق والكتابة
 بجزايات في الجردون الانشاء والقول الناقص لان صدق
 القول مطابقة الحكم للواقع وكذا في الحقيقة ولا حكم للواقع
 في نفس الامر في الانشاء ثبات والتقدير في الحقيقة
 اقول وجه النظر ان بعض الحديث وهو قول زيدا بوقيدية
 قائم وزيدا قائم بوقيدية زيدا ليس قائما والجوان ان طعن

منه

يستقر بتقريبه خراج عن تعريف الحكيمة فلا يكون تعريفها
 جاشا و دخل في تعريف الشرطية فلا يكون هو مانعا وقد وجب
 ان يكون الحد جامعاً مانعاً وهذا خلف واجب عنه
 بان المراد بالمعنى في تعريف الحكيمة ان من ان يكون بالفعل
 كزيد قائم او بالقوة وهو الذي يمكن ان يوضع في موضع
 والاطراف في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردة بالفعل
 الا انه يمكن ان يعتبر فيها بالفاظ مفردة واقول ان هذا اذا
 والنوع محمول في غير ذلك بخلاف الشرطية فانه لا يمكن
 عن احاطتها بالفاظ مفردة فلا يقال في الشرطيات هذه
 القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية
 في المتصلة واما ان يتحقق هذه القضية او يتحقق تلك
 القضية في المنفصلة واما يستلزم بالفاظ مفردة وفيه نظر
 لانه يمكن التعبير عن طرف الشرطية بمفردين واقول ان يقال
 هذا مفرد في ذلك في المتصلة وذلك معان ذلك في المنفصلة
 قد خال الشرطية تعريف الحكيمة بناء على الجواب المذكور

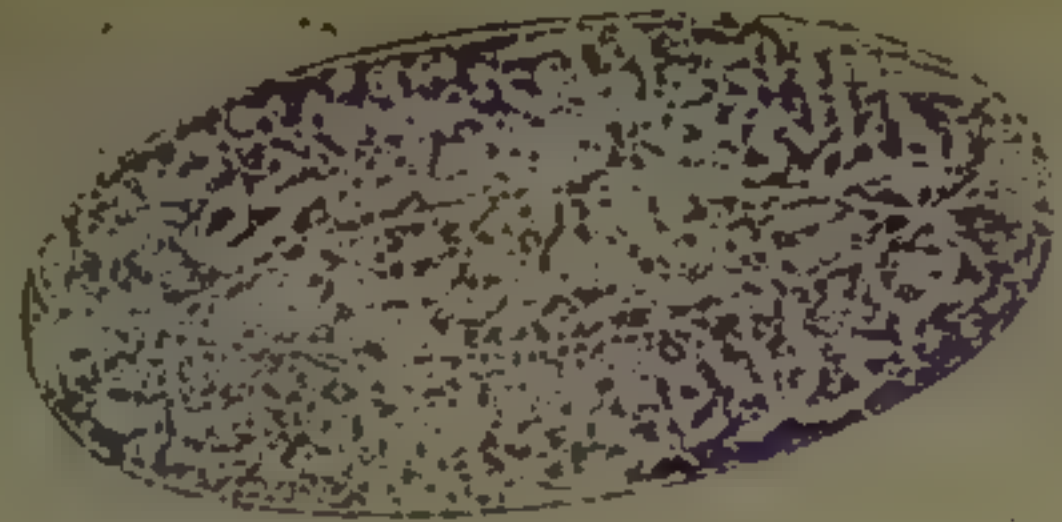
تلك القضية

كقول

كقول ان كانت الشمس طلعة فالنهار موجود **اقول** فانه
 حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود على
 تقدير صدق اخرى وهي الشمس طلعة فان قلت ان شرط
 الشرطية لب القضية لان اداة الشرطية يجوز بها ان
 تكونا قضيتين قلت هما وان لم يكونا قضيتين بالفعل لكنهما
 قضيتان بالقوة القريبة من الفعل **قال** كقول ان كانت
 الشمس طلعة فالليل موجود **اقول** فانك قد حكمت في هذه
 القضية سلب صدق القضية وهي الليل موجود على تقدير صدق
 قضية اخرى وهي الشمس طلعة **قال** كقول العدم امان
 يكون العدم زواجا **اقول** فانه حكم فيها بان كون العدم
 زواجا في كون فردا **قال** كقول ليس امان يكون
 هذا الانسان اسودا **اقول** فانه حكم فيها ان في هذه القضية
 سلب المناقاة بين كون الانسان اسودا وبين كونه كائنا
 فانه يجوز ان يكون اسودا وكائنا تسببه المنفصلة بالشرطية
 ظاهرة لا شئ لها على اداة الشرطية فانه تسببه المنفصلة بها

قلت برهنها المتصلة في الطرفين من حيث انهما مركبان من
 القسيتين فيكون من الشريعة المتصلة حقيقة وفي المنطق
 بخلافه في الجزء الاول الى الحكم عليه اقول ان قسم القضية الى
 الكلية والشريعية شرع الان في الجملة وانما تقدم بها حيث الكلية
 على مباحث الشريعة لانها اقرب اجزاء بالنسبة الى الشريعة
 وما هو اقرب اجزاء اوله بالتقديم وقد عرفت ان القضية
 طرفين احدهما الحكم عليه في القضية والاخر المحكوم به وبسبب الحكم
 عليه في القضية الكلية موضوعا لانه انما وضع لان الحكم عليه شيئا
 انما يجابا او سلبا وهو محكوم به والحكم به فيها اي في الجملة
 يستعمل لانه انما وضع لان يحل على شي وهو الموضوع عليه
 ان الامور من الموضوع الاقراء ومن المحل المفهوم حتى اذا قيل
 انك حيوان كان المقصود من انك اقراء المتكثرة لمشاركة
 من زيد ورجل وغيرهما من الحيوان معروفة وبوجه تمام احسن
 متحرك بالارادة والجملة جزء آخر وهو النسبة التي تترتب
 بينها بالبحرل بالموضوع وبسبب نسبة حكمية ولم يذكر المحل في الجزء

الاخير



الاخير وهو النسبة الحكمية ولا بد منه لانه يربط بين
 اسم ما بين ذكره في تقسيم القضية الى الكلية والشريعية وانما
 فيما سبق بسبب الطرفين فان قلت لم يذكر هذه الجزاء الاخير
 فيما سبق قلت لان ذلك الجزء يخدم كثيرا فلهذا
 انصرفت كرها هو اكثر ذكره في تقسيم القضية ثانيا الى
 موجبة وسالبة اقول بهذا تقسيم لان القضية لانهما تقسم
 اولاً الى الكلية والشريعية وثانياً الى الموجبة والسالبة
 لان الكلية قسم من القضية وهي اي الكلية تنقسم الى اثنتين
 النسبة الحكمية في الموجبة والسالبة والقسم الاول للمفهوم
 القسم الثاني للمفهوم فيكون الاقسام الى الموجبة والسالبة
 انقساماً ثانياً للقضية فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون
 القسم الثاني للقضية انقساماً شريعية من قبيل
 المتصلة ومنفصلة وان يكون انقساماً لجملة الى الموجبة
 والسالبة فثبت ثلثتها قلنا قلنا هذا هو الذي ذكره

واللغزوم المذكور

لكن الشارح لما نظر الى امكان اندراج الشرطية في هذا
 التقسيم لا يمكن ان يقال القضية اما موجبة او سلبية لان
 التقسيم التقسيم الموجبة والسالبة
 كان الحكم في القضية بالاشارة فاجابا وان كان بالاشارة
 فليس والاعلام امكان اندراج الحكمية في ذلك التقسيم
 انتقام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة مع ان المنفصلة
 القضية في القسم الثانية وهي انتقام القضية الى
 الموجبة والسلبية دون الاولى وهي انتقامها الى المتصلة
 والمنفصلة فجعل الانتقام الى الاجابة والسلبية مما يشترط
 للقضية دون الانتقام الى المتصلة والمنفصلة فان كان
 كانت حكما بان يقال الموضوع فهو لا يقول وزعم بعض المتأخرين
 خرين ان التقيد بالكاذبة كقولنا الانسان ساجد وكقولنا
 الانسان من الانسان بجهنم فان خارجة عن دياره هذه الجمل
 وارتكيب التكلف بارجوع من عدم خروجها على كل
 من اوله مما يثبت في هذه العلم ثم يخرج اذا زعم

في التفسير

في التفسير فيقول لان تلك السببية ان كانت حكما بان
 بان يقال الموضوع فهو لا يقول كما زادوا في التسمية قال وكل واحد
 من القضية الموجبة والسالبة ^{ان} هذا التقسيم الحكمية
 باعتبار الموضوع وبيان ان تحصارا باعتبار وجه ثلثة
 اقسام مفروضة ومفروضة ومفروضة وذلك لانه ان كان الموضوع
 في القضية الجملة المندرجة في العلم فخصا معينا وخبرنا
 حقيقة ان القضية مفروضة وشخصية ووجه التسمية المثالي
 حقيقة كمالها بان من الشرع وان لم يكن موضوع الحكمية مفروضا
 وجزئيا بل يكون كليا غير معين فان بين كمية افراد
 الموضوع ان كان بين ان الحكم بالاجاب والسلب على كل
 الافراد او على بعضها فان القضية مفروضة مسورة ايضا
 ووجه التسمية بانها من الشرع وان لم يكن مفروضا كما في
 قال والسورة الحكمية الموجبة ^{ان} مسورة الموجبة الكلية كل
 واجمعونه وطرا او قاطبة وكافة والالف واللام تمام
 الاستفراق كقولنا ان الانسان لفي خسر بغيره الا الذين

امزاد سوار است الكليته لا شئ ولا واحد من الاواحد
 من الاشياء بحسب سور الموجبة الجزئية بعض في واحد واحد من
 الاشياء كاتب وسور البتة الجزئية ليس بعض وبعض ليس
 وليس كل بعض الاشياء عاشق وليس كل عاشق بعض
 الى المعشوق قال وان لم يكن كذلك اقول ان لم يكن
 الموضوع في القضية الجزئية شئاً معيناً بل كلياً غير معين ولم يكن
 الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها ان لم يبين كنه
 الافراد فالقضية بتمهلة لبيان عدد الافراد
 لا يمكن اقول فخصت الافراد في القضية الجزئية اربعة
 اقسام لان الحكم في القضية الجزئية إما على طبيعة الموضوع
 نحو الاشياء نوع والحيوان جنس ان طعن فخصه وانما حكمه
 فاختاره والماضي عرض عام فان الحكم في هذه القضية على نفس
 طبيعة الموضوع لا على افرادها فان كان الحكم على الطبيعة فالقضية
 كلية وان كان على الافراد فاما على فرد معين او لا فالاول
 شخصية والثاني اما ان يبين كنه الافراد ولا فالاول

نحو سور

او على الافراد

شعره

محصورة والثاني محتمل فلا يصدق حكم الممنوع خروج الطبيعة
 عنه وحصل الجواب ان الكلام في القضايا المعبرة في العلم
 والقضية الطبيعية ليست معبرة في العلم ان الحكم في القضية
 المعبرة على الافراد والحكم في الطبيعة ليس من الافراد فخرجها
 عن التقسيم لا يخل بالاختصاص هذه الكلمة الجلية واما في الزيادة
 فنقول القضية الشرطية سواء كانت متصلة ومنفصلة
 انما تكون كلية اذا كان السال لزاماً للمقدم اي المتصلة
 اللزومية او معانداً له اي في المنفصلة العنادية في جميع الاحوال
 زمان وعلى جميع الاوضاع اي الاحوال الممكنة الاجتماع مع
 المقدم كقولنا كان زيد انساناً كان حيواناً والمخفى ان شرطية
 لزوم الحيوانية للانسان ثابت في جميع الازمان وان ذلك
 اللزوم متحقق على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع وضع
 زيد اي محمول انشئت كونه قائماً او معانداً او غير ذلك
 مما لا يتنبأ به هذا مثال المتصلة واما مثال المنفصلة فقولنا
 قولنا وانما انما ان يكون العدد زوجاً او فرداً والمخفى ان معانداً

على الطبيعة والطبيعة مع

الشيء

الفردية للوجودية ثابت في جميع الأزمان وان ذلك المعادة
مستحق على جميع الاحوال التي امكن اجتماعها مع المقدم فليس
ذلك الجزئية المتصلة والمنفصلة كقولك قد يكون اذا كان
الشيء جوهريا كان اننا فان الحكم يلزم ان الشئ
انما هو على وضع كونه ناطقا وقد يكون اما ان يكون هذا الشئ
عابا واما ان يكون جاهلا وكقولك قد يكون اما ان يكون الشئ
واما ان يكون البطل موجودا واما خصوصية الشئ فمستحق
بعض الأزمان والاحوال كقولك ان جئت اليوم كقولك
واما انها فبها حال الأزمان والاحوال كقولك ان كانت
الشئ لعلها فالتها بوجود كقولك العدد اخرج او فرد والآخر
انه ان كان الحكم بالاختصاص والاشغال في الشئ طرية على وضع
معيان في زمان معين فبها خصوصية والاعان بين كية الحكم
على جميع الادعاء او على بعضها في شخصية وان فمهمة وسورة
الكيفية المتصلة كمالا ونه ومها وفي المنفصلة وانما وسورة
الكيفية فيها ليس البتة وسورة الوجبة الجزئية فيها قد يكون وسورة

السبب

ان تعلم

السببية الجزئية فيها قد لا يكون وبما قال حرف السلب
على سوره الايجاب الكلي كمالا وليس على المنفصلة
وليس اياها المنفصلة وهذا كقولك ان جاله فان اردت
تفصيلا فارجع الى المقدمة قال لانه ان كان صدق التالي
فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة او قول القضية الشرطية
المتصلة اما ان يكون بين مقدمها وتأليها علاقة معلومة
يتقضي ان يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم
تكون فان كان الاول فالقضية متصلة لزومية وان كان
الثاني فمتصلة اتفاقية والاعاد بالعلاقة ما يقع بين
المقدم والتالي ملازمة وهي اي العلاقة تنشأ عن ذات
المقدم في الاكثر كقولك لعلها كقولك ان كانت الشمس
على لعلها فالتها بوجود او معلوم لعلها ان كان النهار موجودا
فالتشمل لعلها او متضايفا للتالي كقولك ان كنت انما شفا
لله كان الله معشوقا والمتضايفان هما الشبان اللذان
لا يتفق احدهما بدون الآخر كالابن والاب والعاقل والمعشوق

في المقدم واللاحق

وانما قلنا في الاكثر لان العلاقة بينهما شأنا بسبب متفصل
 لكونها في المقدم والسال معلوم على واحدة كون كان النهار
 موجودا فالحاكم يضيئ فان وجود النهار واضاءة العالم معلوم
 لطلوع الشمس من هذا وقت ان قول الشايع شاذ عن
 ذات المقدم بكونه باقيا والتعليق قال فانه لا علاقة بين
 ما طغية اوتش وما يهية الجار **اقول** اي لا علاقة بينهما
 من العلاقة المذكورة التي يتعلق بها علم الحكم وان كان
 معلاقة بينهما في نفس الامر لانها امران واقعيان في الكائنات
 وكل امر واقع في الكائنات لا بد له من سبب فلا بد من اجتماع
 اما تسمية الاولى بالضرورة فلا شأنا لها على الضرور واما تسمية
 الثانية بالاشفاقية فلهذا شأنا لها على الضرور بل على الاشفاق
 واعلم ان هذا التعريف المنصبة للضرورة لا يشأ ولا للضرورة
 الكاذبة كقولنا ان كانت الشمس طالقة فالليل مبرور لعدم
 اوجب رصديق السال للعلاقة فيهما فالاول ان يقال ان
 ما حكم فيها بصدق قضيه على تقدير صدق قضيه اخرى لعلاقة

علاقة بصدق المقدم

بينها

بينها موجبة لذلك وهو متناول للضرورة الكاذبة لان
 الحكم للعلاقة ان طابق الواقع كان للضرورة صادقة وان
 لم يتطابق وان لم يطابق كانت كاذبة وايضا ان هذا التعريف
 للاتفاقية لا يشأ ولا للاتفاقية الكاذبة كقولنا ان
 كان الاشفاق ما طحا فالحاكم يصدق صدق السال
 على سبيل الاتفاق ولو قال هو اليك حكم فيها بصدق السال
 على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل بكونه صدقها يتناول
 الاتفاقية الكاذبة لكان او في فان الحكم بصدق السال
 لعلاقة بل بكونه صدقها ان طابق الواقع فانه اتفاقية
 صادقة والا فكاذبة قال كقولنا الصدق اما زوج واما
 فرد **اقول** الاحتمال العكسي في هذه القضية اربعة صدق
 المقدم والسال معا وكذا بينهما معا وصدق المقدم مع كذب
 السال وصدق السال مع كذب المقدم فالاولان كاذبان
 والاخران صادقان قال كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر
اقول الاحتمال ههنا اربعة ايضا الاول صدقها اي صدق

المقدم واليالي والثاني في عدم صدقهما والثالث صدقه
 المتقدم مع عدم صدق الثاني والرابع صدق الثاني مع عدم
 صدق المتقدم والاول كاذب والبق صاوق ^{ما} زيدنا
 ان يكون في البحر واما ان لا يعرف ^{القول} ههنا ايضا اربعة
 احتمالا الاول كون زيد في البحر وان يعرف والثاني كونه في البحر
 وان لا يعرف والثالث كونه في البحر وان يعرف والرابع
 كونه في البحر وان لا يعرف والاول بطور الباطل ^{حقا} وانما
 اختلفا شرطية المنفصلة عن المتصلة لان شرطية اصل
 في المتصلة والمنفصلة متفرقة عليها كما مر من ان معنى
 في الاولي حقيقة وفي الثاني مجاز وقدم المنفصلة الحقيقية
 على مانعة الجمع ومانعة الحد لان حقيقة الانفصال فيها
 لكون الثاني بين جزئيهما في الصدق والكذب معا وقدم
 مانعة الجمع على الحد لان الثاني بين جزئيهما في الصدق فقط
 اثنان الثاني في الكذب فقط ^{ان} اما المنفصلة الحقيقية
 اقول الشرطية المنفصلة سواء كانت حقيقة او مانعة الجمع

ان لا يكون في البحر

وامانة

او مانعة الحد قد تبرك ب عن اكثر من جزئين من الحقيقة
 ما ذكر في الشرح من قول العدد اما زائدة او ناقصة او مساوية
 ومثل المانعة التي تكون اما ان يكون هذا الابيض ثلثي
 او قطن او حجابا ^{او حجابا} ^{او حجابا} مانعة الحد نحو قول هذا الشئ
 اما ان يكون لانا نانا او لافرسا او لا حمارا او لمراد من كذا
 العدد زائدة او ناقصة او مساوية او يكون الكسور المتصورة في العدد
 من الكسور الشئ وهي النصف والثالث والربع والثلث والرباع
 والربع والثلث والثلث والثلث زائدة على العدد كانه عشر
 فان الكسور المتصورة فيه هي النصف والثالث والربع
 والسادس زائدة عليه لان نصفه ستة وثلثه اربعة
 وربعه ثلثة وسدسه اثنان فاجمع خمسة عشر وثلثه
 زائدة على اثنى عشر بالثلاثة اربعا فاصفها ثمانية فان
 المتصورة فيه النصف والربع والثلث فضعفه اربعة وربعه
 اثنان وثلثه واحد فاجمع سبعة وثلثه اربعة فاصفها ثمانية
 او مساوية كالسنة فان نصفه ثلثة وثلثه اثنان

فان الكسور المتصورة فيها هي
 النصف والثالث والسادس

الكسور

ستة واحد فالحقيقة ستة وستة مساوية لستة كان قلت
 ربحا بوجده ولا يتصور فيه الزيادة ولا النقص ولا التبدل
 بهذا المعنى كالواحد فانه لا يتصور فيه الكسر فلا يكون تلك
 الحقيقة منفصلة حقيقة تلك الواحد ليس بعدد لان العدد
 نصف شئ حاشيتة او طرفية كالاربعة فان له حاشيتين
 احدهما ثلثة والاخرى تحت وشئ الحاشيتين ثمانية و
 والاربعة نصف الثمانية فلا يكون الواحد عددا لعدم طرفية
 فان قلت ما تقول في احد عشر وثلثة عشر وسبعة عشر ^{وهي عشرة}
 وغير ذلك من الاعداد التي لا يتصور فيها الكسرية قلت هذه
 داخل في العدد انما قلنا ان الشئ قد لا يبلغ كسور
 اليه وعدم بلوغ الكسور اليها بان لا يكون له كسر اصلها
 بان يكون له كسر لا يبلغ اليه ومن هذا عرفت ان المراد
 بالزيادة والنقصان والمساواة معايرها الاصطلاحية
 لا معايرها اللغوية وان ينسب عدد الى عدد كنسبة اربعة
 الى اربعة في المساواة كنسبة الحاشيتة اليه في الزيادة والنقصان

كانت

كان الشئ ربحا مساويا كان في شهادته قد بعد ذلك بل
 الحق ان الحقيقة تنسب عن حليته ومنفصلة بقول العدد
 اما ان يكون مساويا لذلك العدد او بهما سواء كانا في قوة
 لا يبلغ الحقا ايرادهما قول حاصل اما مساوية ذلك العدد او
 اي اصل هذا القول انما يكسب من حليته ومنفصلة العدد
 اما مساوية ذلك العدد او غير مساوية اي مركبة من حليتين
 لكن اذا لم يكن العدد مساويا لاي ذلك العدد كان زائدا
 عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة اخرج قولنا
 او زائدا عليه او ناقصا عنه في قوة تلك الحليته وبه قولنا
 او غير مساوية اقيمت تلك المنفصلة مقامها اي مقام
 هذه الحليته فظهر انما هي الحقيقة المركبة من حليته
 ومنفصلة مركبة عن ثلثة اخرى في هذا اراد ان ربح
 كان مساويا لايه لا يقتضي ذلك بل يقتضي ان يقال فلما
 كانت هذه الحليته في قوة تلك المنفصلة اقيمت
 المنفصلة مقامها قال وكذا ما في الخلق بخلاف

مانعة الجمع ^{القول} وفيه نظر ^{لانه لا فرق بينهما في جواز ترس}
 كل منهما عن اكثر من جزئين ^{لان كما يقال في مانعة الجمع اما}
 يكون هذا الشيء شجرة او جردا او حيوانا كذلك يقال في
 مانعة الخلو اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة او لا جردا
 او لا حيوانا ^{التركيب المذكور} كما لا مانع في مانعة الجمع لان عين احدا جردا
 مانعة الجمع يستلزم تقيض الاخر لا مانع في الجمع بينهما تقيض
 احدا جردا ^{لان} يستلزم عين الاخر ^{لان} جواز الخلو بينهما حتى
 يلزم اجتماعهما ^{في} مثل المثال المذكور ان يكون هذا
 الشيء شجرة يستلزم كونه لا حيوانا ^{لان} مانع الجمع بين شجرة
 وحيوان ويكون لا حيوانا يستلزم ان يكون جردا ^{لان} حيوانا
 يجوز الخلو بين الجرد والحيوان حتى يلزم ان يكون هذا الشيء
 شجرة او جردا ^{لان} قد كان بينهما مانع الجمع كذلك لا مانع في مانعة
 الخلو لان تقيض احدا جردا مانعة الخلو يستلزم عين
 الاخر لا مانع في الخلو بينهما ^{لان} عين احدهما لا يستلزم تقيض
 الاخر ^{لان} جواز الجمع بينهما حتى يلزم خلو الجزئين ^{لان} مثلا في المثال

المذكور

المذكور ان استقام كون هذا الشيء لا شجرة يستلزم كونه لا جردا
 لا مانع في الخلو بينهما ^{لان} كونه لا جردا لا يستلزم استقام كونه لا جردا
 يجوز الجمع بينهما حتى يلزم استقام لا شجرة ولا حيوان وقد
 كان بينهما مانع الخلو ^{لان} هذا ^{لان} هو اختلاف التقيضين
 قول هذا شروع في احكام التقيض ^{لان} وانما اخبرته عن التفرع
 عن تعريف التقيضية واقسامها وانما اخبرته عن التفرع
 والتقسيم لان التعريف ^{لان} مفهوم الشيء والتقسيم ^{لان} افراد
 والحكم ^{لان} على افراد الشيء بعد بيان مفهومه ^{لان} افراد اوله ^{لان} وهو
 اي التناقض ^{لان} اختلاف التقيضين بالاجابات السالبة
 يقتضي ذلك الاختلاف لذاته ^{لان} لا بواسطة ان يكون
 احدهما التقيضين صادقة والاخرى كاذبة كقول زيد
 كاتب بالفعل او بالقوة وزيد ليس كاتب بالفعل او بالقوة
 فان ^{لان} اثنين التقيضين اختلفت بالاجابات السالبة
 يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 في نفس الامر ^{لان} فحسب الواقع ^{لان} قال قول الاختلاف جسيما

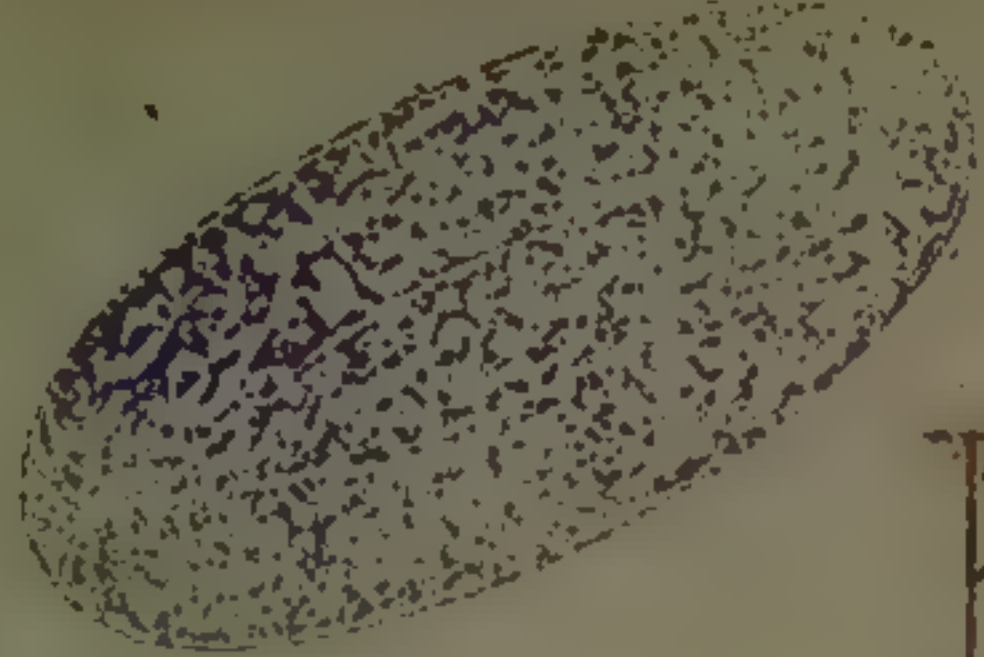
المتكبر

الاختلاف المذكور في تعريف التفاضل بين عبيدنا والاولاد
 الاختلاف الواقع في تعريف بين قضيتين وبين مفردين كالتفاضل
 والارض المشرق والمغرب وبين مفرد قضيتيه كعود وزيد
 قائم وقوله قضيتان يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتان
 كاختلاف مفردين واختلاف مفرد وقضيتيه لكن هذا القيد
 مع القيد الاول جنس مشترك بين الاختلاف بين قضيتين
 بالاجاب والسلب كما مر من مثال التفاضل وبالحقيقة والشرط
 كقولنا زيد كاتب وان كان زيدا تابعا عودا وكان عودا ابنة
 وبالمتصلة والمنفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فلها
 موجود العدد اما زوج واما فرد وبالمتصورة والمطلقة كقولنا
 كل انسان حيوان والانسان حيوان وبالكسبية والبرزنية كقولنا
 كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان بالعدول والتمثيل كقولنا
 زيد لا جرح زيد ليس بجرح والعدول كونه خوف السلب
 جرحا من الجرح كالمثال الاول ومن التخصيص كقولنا خوف السلب
 جرحا كالمثال الثاني فيقنع قولنا زيد لا جرحا لان الجرح ثابته

لزيد معنى قولنا زيد ليس بجرح ان الجرح به مسلوب عنه فيكون
 الاول موجبه والثاني سلبية سلبية لان المراد من المثال الاول
 في النسبة ربط السلب وربط السلب بيجاب ومن المثال الثاني
 سلب الربط وسلب الربط سلب وقوله بالاجاب والسلب
 اخراج ماعدا الاختلاف بالاجاب والسلب من التفاضل كوراث
 ونحوها وهذا مع القيد الثاني كقولنا زيد ليس بجرحا ابنة
 والاختلاف الواقع بين قضيتين سواء كان ذلك الاختلاف
 يقتضي صدق احداهما وكذا لاخرى او يقتضي كونهما زيد
 حسن وزيد ليس بغيره فاني بما بعده فان دريما يكنه بان
 كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بغيره فاني بما بعده فاني بما بعده فاني بما بعده
 الاختلاف غير المتقضي وهذا القيد مع القيد الثالث السلبية
 جنس قريب بين الاختلاف في الحقيقة سواء كان له اداة
 صورته او لم يكن بذلك بل بواسطة او بخصوص المادة وقوله
 لانه فخصل يخرج الاختلاف المتقضي بواسطة او بخصوص مادة
 اما بواسطة فكله في اجاب شيئين وسلب شيئين

الابعاد المتماثلة في عاين وحدات الاولى اي الوحدة الاولى
 وحدة الموضوع اي اتحاد الموضوع في القضيةين لانها
 الحقة صين لو اختلفت في هذه الوحدة بان يكون موضوع
 احدهما زيدا مثلاً وموضوع الاخرى عرواً ثم تتماثل في كذا زيد
 قائم وعرو يسكن ثم يجوز صدقهما معا وكذبهما معا والثانية
 اي الوحدة الثانية وحدة الجمول او اختلفت فيها اي في
 تلك الوحدة بان يكون عنوان احدهما كاتبا مثلاً وعنوان الاخرى
 شوا ثم تتماثل في كذا زيد صدقهما معا وكذبهما معا كذا زيد
 كاتب وزيد يسكن والثالثة اي الوحدة الثالثة وحدة
 وحدة الزمان او اختلفت القضيةين فيها اي في وحدة الزمان
 بان يكون زمانا احدهما ليلة وزمان الاخرى نهاراً ثم
 يجوز صدقهما وكذبهما كذا زيد قائم يسكن زيد يسكن نهاراً
 والرابعة اي الوحدة الرابعة من الوحدة الثمانية وحدة
 المكان لانها اي القضيةين لو اختلفت فيها اي وحدة
 المكان بان يكون مكان احدهما داراً مثلاً ومكان الاخرى

يسوقاً ثم تتماثل في كذا زيد صدقهما معا وكذبهما معا كذا زيد
 زيد قائم في الدار زيد يسكن قائم في السوق والحادثة من الوحدة
 المذكورة وحدة الاضافة لانها لو اختلفت فيها اي في الوحدة
 الاضافة بان يكون الاضافة في احدهما لعموم مثلاً وفي الاخرى
 بكمية اي تتماثل في كذا زيد صدق كل واحد منهما وكذب كل واحد منهما
 كذا زيد اب لعموم وزيد يسكن بكمية اي بكمية من الوحدة
 الثمانية وحدة القوة والفعل لانها اي القضيةين لو
 اختلفت فيها اي في القوة والفعل بان يكون نسبة
 الجمول للموضوع في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل ثم
 قضى كذا الخ في الدن مسكراي بالقوة يعني من شأنه
 الاسكار الخ في الدن يسكن مسكراي بالفعل كما نهى صادقاً
 والاربعة وحدة الكثرة والجزء لان القضيةين اذا
 اختلفت في الكثرة والجزء بان يكون الحكم في الموجبة على بعض
 اجزاء الموضوع وفي النفي على كلها ثم تتماثل في كذا زيد
 اي الجشتي اسود اي بعض اجزائه من الرمي والوجه واليد



والبرجل وغير ذلك النسخ ليس سوداى كل اجزاء بل بعض
 اجزاء ابيض نحو الخط واليد وغير ذلك وبها لم يتناقض
 لكونها صادقتين وان لم ان الكل قد يكون لاحاطة الا
 فراء وقد يكون لاحاطة الاجزاء كما اذا دخلت على السكرة يكون
 لاحاطة الافراء ولهذا لم يكره ان يقال اكلت كل رقيق اى كل
 واحد من افراد ان اذ خلت على الحرفة يكون لاحاطة الاجزاء
 ولهذا جاز ان يقال اكلت كل الرقيق اى اجزاء الرقيق
 الواحد فاما اذا من الكل في قوله النسخي ليس سوداى كل
 اى الكل اذ لا لاحاطة الاجزاء لكونه داخل على الحرفة وانما
 من الوحدة المذكورة وحدة الشرط لعدم ان قضي بين
 القضيتين عند اختلاف الشرط بان يكون شئ من
 الموضوع في احدى القضيتين بشرط اتصاف الموضوع بصفة
 معين وسلبه عند الاخرى بشرط الاتصاف بوصف معين
 آخر كقولنا الجسم مزق للبصر اى مزق عن العين رؤيتها اى بشرط
 كونه الجسم ابيض الجسم مزق للبصر اى بشرط كونه سوداى

الرقيق كونه سوداى وكبرى بوجه انك لا تفتقر الى

صادقتين معاً بل وليته هذا قول اى عليه كون بعض
 الموجبة الكلية السالبة الجزئية دون السالبة الكلية وكذا
 نقض السالبة الكلية الموجبة الجزئية دون الموجبة الكلية
 سبحانه في المحصور لانها لا توضع بعد تحقق اول
 اى بوضع ايراد هذا القول بعد تحقق شرطه ان قضي في
 المحصور فينطبق لان هذا الكلام ارفع مرفوع لان مقتضى
 المحس من قوله ونقض الموجبة الكلية اى دفعه عنهم من ثبوتهم
 من تعداد الوحدات المشتركة بين المحصورات والمحصلات
 ان نقض الموجبة الكلية السالبة الكلية ونقض الموجبة
 الجزئية السالبة الجزئية لا يثبت ان قضي بين المحصورات
 حتى يكون موضع بعد تحقق المحصور لانها لا يمكن ولا يتحقق
 ذلك الا بعد اتفاهها في الموضوع بوجه انهم لا يثبتون
 بين الكلية والجزئية بل نقض الكلية الكلية ونقض الجزئية
 الجزئية لان اتحاد الموضوع شرطه ان قضي ولا اتحاد
 في الموضوع بين الكلية والجزئية لان موضوع الكلية جميع

المحصورات

جميع الافراد موضوع الجزئية بعض الافراد فلا يمكن ان يكون
 فان زال المص في تلك الوهم بقوله نقيض الموجبة الكلية الى معنى
 ان المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لاذات الموضوع وبما كان
 الموضوع الموضوع المذكور لا اتحاد افراد الموضوع بالكلية
 او الجزئية كما ينبغي ان كان كانت القضيةان المتناقضتان
 قضيتان **اقول** من تحقق شرط المتناقضتين المشتركة بين
 التعاضد ان يبين الشرط الخاص بالمخصوص بالخصوص انما
 ان كانت القضيةان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق
 المتناقض بينهما الا بعد اختلافهما الى بعد تلك القضيةين
 المحصورتين المتناقضتين في الكمية الى في الكلية والجزئية
 بان يكون احدى القضيةين المحصورتين المتناقضتين
 كلية والاخرى جزئية وهذا الشرط الى الاختلاف في الكمية
 انما يكون شرط بعد اتفاقهما الى بعد اتفاق تلك القضيةين
 المتناقضتين في الوحدة الثنائية المشتركة المذكورة من قبل
 فلو قبل بعد قوله في الكمية بقولنا ايضا **اقول** يعني لو قبل

ما فرغ

المص

المص قوله والمحصور لا يتحقق المتناقض بينهما الا بعد
 اختلافهما في الكمية بقولنا ايضا الى بعد اتفاقهما في الوحدة
 المذكورة كان اولي يكون ايضا اشارة الى اتحاد
 المحصورتين المتناقضتين في الوحدة المذكورة **اقول**
 لا حاجة الى قيد ايضا ليكون اشارة الى اتفاق
 المحصورتين لان اتفاقهما في الوحدة الثنائية يعلم من قوله
 قبل ذلك ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع لان
 في قوله الا بعد اتفاقهما الى القضيةين المذكورتين في
 تعريف المتناقضتين في الوحدة المذكورة ان في التعريف اعم
 من ان يكونا محصورتين او محصورتين او محصورتين فلا حاجة
 الى ذكر ايضا **قال** لان الكليتين قد يكونان اقوالا انما قال
 بلفظ قد لفظة بجزئية الحكم لان الكليتين والجزئيتين
 قد تكونان صدقا وكذا يكونان كراثة جبروان ولا شئ
 من الاثنين يكونان وكقولنا بعض الاثنين ناطق وبعض
 الاثنين ليس ناطق فان قلت صدق الجزئيتين المذكورتين

قال

المتناقضتين

في الشرح انما هو لعدم اتحاد الموضوع وهو شرط ان تفتق
 فان بعض الحكماء عليه بالكتبة غير البعض الحكماء عليه بالكتبة
 قلت كمراد بالموضوع الموضوع المذكور في القضية لذات
 الموضوع وفي المثال المذكور الموضوع المذكور مني وهو بعض
 الانس وان اى وان لم يكن المراد بالموضوع الموضوع في المثال
 بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية تنافس لان
 ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها واما
 ليس يتحد بين بل هما مختلفان ويجوز ان يكون الحكم بالانجاب
 والسبب بتجميع الافراد من حيث هو مجموع في الكلية ولا
 يكون مما يستلزم بعضها من حيث هو بعض في الجزئية واعلم
 ان تقيض الشرطية الكلية الشرطية الجزئية الخالفة لها
 في الكيف اى في الاجاب والسلب الموافقة لهما في الجنس
 في الاتصال والانفصال وفي النوع اى في الضرر في المتصلة
 والعكس وفي المنفصلة في الاتصاف فيهما اى في التميز في المتصلة
 والمنفصلة وبالعكس تقيض الشرطية الجزئية الشرطية الكلية

هذا اي الحكم بالانجاب والتسليم

الخالفة

الخالفة في الكيف الموافقة لهما في الجنس والنوع تقيض الضرورية
 الموجبة الكلية السالبة الضرورية الجزئية وتقيض العسوية
 الموجبة الكلية العسوية السالبة الجزئية وتقيض الاتصافية
 الموجبة الكلية الاتصافية السالبة الجزئية وبالعكس فاذ قلنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان تقيضه كلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وماذا قلنا وانما ان يكون
 العدد زوجا او فردا فتقيضه ليس ان يكون العدد زوجا
 او فردا واذ قلنا كلما كان الانس ناطقا فالنهار موجود كان تقيضه
 ليس كلما كان الانس ناطقا فالنهار موجود وهذا القياس
 قال وهو عبارة عن ان يصير الموضوع اى في هذا الشرع
 في بيع العكس المستوي للقضية وهي اى العكس المستوي عبارة عن
 ان يصير الموضوع تشديدا لبيان على صيغة الحكم اى بجعل الموضوع
 في القضية نحو لا والجمول فيها موضوعا مع بقاء الكيف وانما
 قلت تشديدا لبيان لان العكس المستوي يطابق على معنيين احدهما
 المعنى المصدرية وهو جعل الموضوع نحو لا والجمول موضوعا وبما ينهها

التعقيد الحاصل بعد جعل المذكور معلوما بصدق صوابه مع ثبات
 قال وان كان الاصل صادقا باقيا وصدق كان ^{انما} استواء كان
 صدقه بغيره ^{لا} و كبحه من انما كان العكس ايضا كان
 الاصل كذلك اي يكون العكس صادقا بغيره ^{لان} ما هو موضوع
 لا يعتبر ^{في} الاصل فانك قد عرفت ان المراد من الموضوع الذي
 اي الاخر ومن الجمل الوصف الى المفهوم فاذا قلت كل ^{ان} شيء
 حيوان يكون المراد من الالوان الذي هو الموضوع الاخر المستكشف
 ومن الحيوان الذي هو المفهوم ^{ان} الالوان هي الجسم الحيوان
 بالارادة ومن البديهي انما اذا عكست تلك التعقيد فقلت
 الحيوان ان الالوان لا يعتبر ^{في} الحيوان الذي هو مفهوم الحيوان موضوعا
 الموضوع الذي هو ذات الالوان ^{ان} لا جوابه ان الموضوع
 والجمل يطلبان تارة على ذات الموضوع ومنه مفهوم الجمل وهي
 الموضوع والجمل في الحقيقة وتارة اخرى على المتكلمين الذين
 عليها وهما الموضوع والجمل في الذكر المعنى ان الالوان بغيره
 المعنى ان المتكلم في هذا الثاني وقول ان الالوان ^{ان} وليست

ذلك

في كتابه اشارة الى ذلك الجواب قال وانما هو بغيره
 السلب لا الجواب ^{ان} قول اعتبر في العكس منى بقاء السلب
 بجواب لان المنطقتين يتبعوا التعقيد بافهم تجدوه في الاكثر
 اي في اكثر التعقيد با بعد الجمل المذكور وهو اي المذكور جمل
 الموضوع ^{ان} الجمل في موضوعا صادقة لازمة وهي العكس ^{الاصل}
 موازنة لها اي للاصل والبروز باعتبار التعقيد ^{ان} الالوان
 بجواب والسلب وانما كان في الاكثر والعقل في الكل لانه ^{ان} الجمل
 لتتبع ^{ان} قال فعلى هذا قول المعنى ^{ان} است والخطا الى المعنى
 خطا لان الخطا ما لا يتنبه صاحب صلاح او يتنبه كمن بعد
 تخلف وشبهة وكيف يتبع الخطا من ذلك ^{ان} الجمل في كل
 وجب في عدمه بل الصواب ان يقال فعلى هذا لا يكون هذه
 العبارة وهي التأكيد بكمال التميز من قلم النسخ
^{ان} قال فلا فاق كل انش ^{ان} حيوان بغيره موضوعا ^{ان} قول
 يعني اذا قلت هذه الموجبة الكلية بغيره ^{ان} موضوعا بالان
 والجمل وهو اي الشيء الموصوف به ذات الالوان ^{ان} في افراد

الكليته كبرى كونه كليته الكبرى شرطية ينتج من الشك الاول
 سلب الشيء عن نفسه كما موزع الشارح قال وانما يقيد بقوله لروما
 لانه قد يصدق العكس **اقول** انه وانما يقيد المعنى قوله **سلب الشيء**
 الجزئية لا عكس لها بقوله لروما لانه قد يصدق العكس بعض
 مواد النتج الجزئية وهو الذي يكون بين الموضوع والمحل
 تبين كلتي اعموم من وجه مثل يصدق بعض الاشياء ينكس
 ويصدق عكس ايضا هو بعض الجزئيات وهذا امثاله
 التباين الكلي وامثاله عموم من وجه فقول بعض الجزئيات
 ليس ببعض وهو صادق ويصدق عكس ايضا وهو قول
 بعض الاربعة ليس كحيوان واما اذا كان بين الموضوع والمحل
 عموم مطلقا فيصدق النتج الجزئية **سلب الاخص عن بعض**
 الاعم ولا يصدق عكس **سلب الاعم** من بعض الاخص **الامر** الاخص
 بدور الاعم وهو لا يشهد التعمية والخصوصية المطلقتين
 واعلم ان الشريطة المتصلة ان كانت موجبة سواء كانت جزئية
 كليته او موجبة جزئية تنكس العكس المستوي بوجبه جزئية وان كانت

سائلة كليته ينكس كليته اما انكس على وجهين جزئية
 كلية اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان الشيء انما كان
 حيوانا وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان
 انما هو الا لصدق تعقيد وهو قولنا ليس الشيء اذا كان الشيء
 حيوانا كان انما هو مقتضى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه
 هكذا قد يكون اذا كان الشيء انما كان حيوانا وليس
 اذا كان الشيء حيوانا كان انما ينتج من الشك الاول قد لا
 يكون اذا كان الشيء انما كان انما هو موجود ضروري مطلق
 قولنا كلما كان الشيء انما كان انما هو اما انكس
 الكليته سائلة كليته فلان اذا صدق قولنا ليس الشيء اذا كان
 ان شيء انما كان فرسا وجب ان يصدق قولنا ليس
 اذا كان الشيء فرسا كان انما هو الا لصدق تعقيد وهو
 قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انما هو موجود الا
 ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء فرسا
 كان انما وليس الشيء اذا كان الشيء انما كان فرسا

ينتج من الشكل الاول قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان حرا
 وهدوع واما السالبة الجزئية فلا تنفك عن صدق قولنا قد يكون
 اذا كان هذا حيوانا فهو انسان ^{كذلك قولنا قد لا يكون}
 اذا كان هذا انسانا فهو حيوان ^{لانه كلما كان هذا انسانا}
 كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية مقصودة لزوجة واما
 اذا كانت مقصودة او مقصودة انفاقية فلا يعتبر انعكاسها
 لعدم غايتها ^{في هذا الجواب وان اردت ان تعرف}
 على كسري الشرطية بكمية ^{وهي النقيض للشيء والشرطية}
 خارج الى المطلوب ^{قال المطلب الاصل من الاصطلاح المنطقية}
 المذكورة ^{اقول بيان ذلك ان كون القياس مطلب اعم من}
 المقاصد من العلوم المدونة ^{وهي العلوم المدونة} ^{سأبطلها الى ادراكها في هذا}
 فالحقيقة الاصلية من العلوم المدونة ^{هي الادراكات المنطقية}
 لا التصورية ^{فانما يطلب بها فيها اى العلوم المدونة تكون}
 تلك التصورية ^{وسأبطلها الى تلك التصورية والشرطية} ^{ذلك}
 اى كون المقصود من العلوم المدونة الادراكات المنطقية

واما الادراكات التصورية

واما ادراكات التصورية لكونها وسائل الى المقاصد ^{اي التصورات المذكورة}
 الكمالية ^{اي الى} وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن ان يكون
 بسبب انظار الشيء في المبدأ القطعية فصارت تلك التصورات
 الواصلة الى مرتبة اليقين مطلوبة في العلوم الحقيقية ^{اي الى}
 لا يتبدل بتبدل الايمان والكمال من التصورات ^{اي الى}
 الى كنه حقيقة الشيء وذلك الوصول ^{فلم يطلب التصور}
 في العلوم الايمان يكون وسائل الى التصورات المطلوبة
 فيها اى في العلوم الحقيقية فذلك صار القياس مطلب
 اعم بالنسبة الى سائر الاصطلاحات ^{قال والمراد من القول}
 اعم من ان يكون ^{انه اقول اعلم ان القياس قسمان مفقود}
 ومفقود واما القياس المفقود فهو الذي يتركب من القضايا
 المفقودة واما القياس المفقود فهو الذي يتركب من القضايا
 المفقودة والاول منهن هو القياس حقيقة ^{اي الى}
 سبب قياسه ^{اي الى} على القياس المفقود ^{اي الى}
 المذكور لقياس يمكن ان يحتمل نوعين ^{اي الى} احدهما ان يكون

هو القياس مجاز

تعريف للقياس المعقول براد بالقياس والاقوال الامور
 المعقولة وان جعل تعريف القياس المعقولة براد منها
 الامور المعقولة قال ^{المراد من} الاقوال ما فوق قول واحد
 اقول المراد من الاقوال التعريف بالتي ركبته الدلائل منها سواء
 كانت معقولة او معقولة وهي اي الاقوال في ذكر التعريف
 وكل جمع يذكر في التعريفات في هذا الفن براد به ما فوق قول واحد
 فالاقوال براد بها ما فوق الواحدية وال تعريف القياس
 المنوع من قولين والقياس المنوع من اقوال فوق الاثنين
 فالقول الواحد اي التعريف الواحد لا يسمى قياسا وان لم
 عين لثابتة قول آخر كالمستوى اللازم للقياس الواحد لثابتا
 كقول كل انسان حيوان بعض الحيوان ^{ان} فان قول
 بعض الحيوان انسان لازم لقول كل انسان حيوان لثابتا
 وكذا التعريف اللازم لثابتا كقول كل انسان حيوان
 فان تعكس التعريفين لا كل ما ليس بشيوان ليس بشيوان
 قال لوكير في معنى الاستقراء اقول الاستقراء هو الحكم على

الاستقراء هو الحكم على

لوكير

لوكير في معنى الاستقراء اقول الاستقراء هو الحكم على
 كثير جزئيات الحكم في الاشياء جزئيات ذلك الحكم كقول كل حيوان
 حيوان فله الاستقراء عند المصنف والحيوان كقول كل حيوان
 حيوان فله الاستقراء عند المصنف ذلك الحكم براد به ما فوق قول
 اكثر جزئيات الحكم من الانسان والفرس البقر وغير ذلك
 مما يستعمل في الاستقراء ^{عطف على قوله} ^{المراد من} الاقوال
 وغير ذلك كذلك فالاستقراء لا يفيد اليقين لكونه ازان
 يكون حال البعض الذي يستقراء على الحكم لا البعض الذي
 يستقراء كالتيساع فانه جزئ من جزئيات الحيوان مع انه
 لا يترك فله الاستقراء عند المصنف بل يترك فله الاستقراء
 هو اثبات الحكم في جزئ البتة ذلك في جزئ آخر لم
 مشترك بينهما اي بين الجزئين كقول العالم مؤلف فله
 كالبت يجمع البتة حادث لا في مؤلف وهذه العلة موجودة
 في العالم فيكون العالم حادثا ايضا فان ^{بل بواسطة} ^{مقدرة}
 اجنبية اقول اي لا يكون لزوم القول الاخر لذات تلك
 الاقوال بل يكون لزوم بواسطة مقدرة اجنبية وهي التي

الحكم

لا يكون لازما له هذا مقدم القياس كما في القياس السابق
 وهو ان قياس المساواة ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق
 محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا مساو واربعة واربعة
 فان هذين القولين يستلزمان قولنا اخر وهو
 مساو لكن لا لانهما بل بواسطة مقدمة اجنبية غير
 لازمة لمقدمة القياس وهي ان كل مساو للمساوي
 للشي مساو لذلك الشيء والآتي وان كان الاستلزام
 لانهما لا بواسطة مقدمة اجنبية كان هذا النوع من
 الاستدلال كيف متعلقا وانما ليس كذلك لانه لو اخذنا بدل
 المساواة المساوية او الشصية لم يلزم نتيجة فاما اذا
 قلنا انما بين اربيعين مساويين لم يلزم منه ان يكون
 اربعا بين اربيعين المساويين ثم يلزم ان يكون مساويا
 فان الانسان مساوي للفرس والفرس مساوي للكل طلق
 مع ان الانسان ليس مساويا للكل طلق وكذا اذا قلنا
 مساو واربعة ان يكون اربعة لان تعريف اربعة

الاستدلال

لا يكون نصفين بل مساويين هذا التاميم
 ينتج بواسطة مقدمة اجنبية اذا كانت المقدمة الاجنبية
 صادقة واما اذا كانت كاذبة فلا بد منها من قوة كاذبة
 وهي ان قولكم في تعريف قياس المساواة ما يتركب من قولين
 بحيث يكون متعلقا محمولا اولهما موضوع الآخر ليس صحيحا
 متعلق محمول الاول وهو الجار والمجرور وموضوع الآخر هو
 الجار فقط فلا يكون بهذا الكيفية وجواب هذه المسئلة
 ان يقال ان المتعلق في الحقيقة هو الجار فقط بل الجار
 آلة للمتعلق لانك اذا قلت مررت بزيد يكون المتعلق
 في الحقيقة هو المفعول في الحقيقة هو زيد فيكون
 المتعلق في الحقيقة زيدا واعلم ان قول المتن تعريف
 القياس قول آخر ان رتبة الاربعة القول لازم وهو
 النتيجة يجب ان يكون متساويا لكل واحد من الاقوال فلو لم يعبر
 بهذا القيد لزم ان يكون كل مقبلين قياسا كيف
 كانت اربعة من اربعة وكن حارنا من فانه وان كان

والمتعلق

في استخدام القياس وتقييد النتيجة
قاعدة النتيجة قولنا فالقياس ليس
بطاعة

مذكور في القياس الثاني

وان كان مركبا من قولين لم يكن لها قول اخر هو
اي القول اللازم لكل واحد من القولين اللذين هما
لكن ليس بكنه مغايرة لكل واحد منهما بل هو عين احدهما
وهنا سيرا في جواب ما في تعريف القياس الى اقترانه
واستثنا في قول كقولنا ان كانت الشمس لعد فالهنا
موجودة **قوله** عين نتيجة القياس الاول مذكورة في القياس
الاول بالفعل وهو قوله الهنا موجود وتقييد نتيجة القياس
ان في بالفعل وهو قوله الشمس طالعة وانما في نتيجة
او تقييدها وعدم ذكرها في التعريفين بالفعل لانه لو لم يقيدها
لدخل الاقتران في تعريف القياس الاستثنائي فلا يكون
تعريف الاقتران استثنائيا وتعريف الاستثنائي ما خالاه
لنتيجة مادية وهي طرقة وصورة وهي عينها الا انها عين
وصورة الشيء با برحمتها بالفعل ومادة الشيء مادية محض
هو بالقوة ومادة النتيجة مذكورة في القياس
قوله وان لم يكن صورتهما في تعريف الاستثنائي في

مذكور فيه فيكون النتيجة
مذكورة في الاقتران
بالقوة فلو اطلق قولنا
ذكر النتيجة وتقييدها بالفعل

تعريف

ان تقتض تعريف الاستثنائي معا وتعريف الاقتران في جملة
فمن لا يجوز ان يذكر عين النتيجة القياس الاستثنائي بالفعل
والا لم يكن الاستثنائي قياسا لانه اخر في تعريف القياس ان يكون
القول اللازم مغايرة لكل واحد من المقدمات فاذا كان النتيجة
مذكورة في الاستثنائي بالفعل لم يكن مغايرة لكل واحد من المقدمات
فلا يكون قياسا قلت لان ان النتيجة اذا كانت مذكورة
بالفعل لم يكن مغايرة لكل واحد من المقدمات وانما يكون عدم
المغايرة لو لم يكن النتيجة جزءا المقدمات بل عينها وهو محض
فان المقدمات في الاستثنائي ليس قول الشمس طالعة وحده
بل هو مع قول الهنا موجود فيكون النتيجة جزءا المقدمات
لا عينها فيحصل المغايرة بين المقدمات والنتيجة قال وانما في
الاول اقترانها لكون الحد وفيه مقترنة **قوله** الحد
الحد والحد الاصغر هو موضوع المعلوم الحد الاكبر هو قول
المط والحد الاوسط هو الحد المتكرر بين مقدمتي القياس
قوله والمكر من كون عين النتيجة **قوله** هذا جواب

والا لبطء التقديم مثله والجزء مغاير لكل
ار عدم كونه النتيجة جزءا المقدمة
بل كونه عين النتيجة

والجزء مغاير لكل

في سبيل الله وهو ان يقال ان النتيجة ونقيضها قضيتان
 لا هما الصديق والكذب المذكوران في القياس الاستثنائي
 ليس بنقيضين لعدم احتمال الصديق والكذب فلا يكونان عين النتيجة
 او نقيضها المذكوران في القياس بالفعل فاجاب عنه بقوله المذكور
 من كون عين النتيجة او نقيضها **فان** اعلم ان المشترك
 المحكر **ان** هذا شروع في بيان احد نوعي القياس
 وهو القياس الاقتراني ^{والاقترااني} فقدم القياس الاقتراني على الاستثنائي
 مع ان مفهوم الاستثنائي وجودي ومفهوم الاقتراني عقلي
 لان القياس الاقتراني هو الاكثر استعمالا في الاستعمال وبما
 يحصل اكثر الجهود المطلوبة للاختصاص وانما يتركب من
 الجملتين والشروط بخلاف الاستثنائي ^{فان} فتوسط بين طرفي
 المطلوب ^{بيان القيد} هذا التبديل صحيح في الحد الاوسط ليشكل الاقتراني
 ودون غيره من الحد الاوسط لا شكل اب فينه اللهم الا ان يقال
 ان كانت اب فينه مربعة الا الاو عند الاستنتاج كان الحد
 الاوسط متوسطا بين طرفي المطلوب فيها بالحقبة ولو قيل

في التعليل لا ثم وسيد النسب الأكبر الى الاصغر فيكون في المثال
 واما كذا في اوله **قال** سواء كان موضوعا او موضوعا او مقدمات
 او مائلا **او** **قال** اي سواء كان الحد الاوسط موضوعا او موضوعا
 كما في المثال الاول المركب من **ثلاثين** لاقياس الاقتران
 او مقدمات او مائلا كما في المثال الثاني المركب من **مستقيمين**
 لاقياس الاقتران **ايضا** **قال** وقد مر مثالها انما **انما**
 اي قد مر مثال كون الحد الاوسط موضوعا او موضوعا او مقدمات
 مقدمات او مائلا **انما** اي قيسر بهذا لا باربعه انما **انما**
 الاقتران **الا** الاقتران **اي** والاستثناء معا كما ترون بعض
 الشرحين **واثبت** الجذب للشارح الكافي حيث **قال** **فويل**
واراد ذلك البعض بغيره قيل **الشارح** **الحال**
بشي حد الاوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا
 او موضوعا او مائلا وقد مر مثالها انما **انما** **انما**
 الاقتران **اي** **الاستثناء** **ثم** **قال** **اقول** **هذا** **جذب** **مبني** **لان** **الحد**
الاوسط **الذي** **ذكره** **يجب** **لا** **يكون** **الذي** **الاقتران** **او** **دون** **الاستثناء**
يعرف **ذلك** **من** **شي** **كثير** **من** **هذا** **الكل** **انما** **انما** **انما** **انما**

سید بن علی بن محمد بن علی بن علی

المطلوب الذي هو احسن من الموضوع لانه انما يطلب لاجل
 الموضوع ثم وضع المراج لانه لا قرب له الا الاول اصلها لغته اية
 في المقدمتين معا ووجه المحر معلوم من الشرح قال ومن هذه
 الباقية قية ما هو اقرب الى الطبع **اقول** وانما كان الشكل الاول
 من بين الاشكال الاربعة اقرب الى الطبع لكونه على النظم الطبيعي
 في الاستدلال على المطلوب كما مر في كلامنا في البرهان من هذا
 البرهان مرادة الى الاول عند الاحتياج اليها وان اردت
 ان تبين كل طريق الارتداد فيها فلا يكون منك غفلة فيما
 ينبغي بعد ذلك **قال** اعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كان
 مقدمتا **اقول** اعلم ان انتاج كل شكل من الاشكال الاربعة
 شرطان احدهما كالكيفية وثانيهما كالكيفية اما الشرط
 الذي يكسب الكيفية ففي الشكل الثاني اختلاف مقدمتين لا يجاب
 والسبب في ذلك ان احدهما موجبة والاخرى سالبة واما الذي
 يكسب الكيفية فكذلك الكبري وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين
 يحصل الاختلاف في النتيجة وهو صدق القياس في تارة

مشروط

النتيجة

النتيجة الموجبة والاخرى مع النتيجة سالبة والاختلاف
 في النتيجة موجب لعل الانتاج لان معنى الانتاج ان يستلزم
 القياس النتيجة وصدق تارة مع الايجاب والاخرى مع السلب
 يدرك على ان كل واحد من الايجاب والسلب ليس بل لازم لذات
 القياس لان ما يثبت له لا يختلف **اعلم** ان الاختلاف في تقدير
 انتاج الشرط الاول قلته لو انقضت المقدمات في الكيف
 اي في الايجاب والسلب فان يكونا موجبتين او سالبتين
 وما يما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلا بد
 لكل فرس حيوان وكل صابر حيوان والحق الايجاب وهو كل
 فرس صابر ولو بدلت الكبرى بقولنا وكل انت حيوان كان
 الحق السبب وهو لا شيء من الفرس كانت اما اذا كانتا
 سالبتين فلهذا قولنا لا شيء من الانت بفرس كان
 من ان طق بفرس والحق التوافق وهو قولنا كل انت ناطق
 ولو بدلت الكبرى بقولنا لا شيء من الحمار بفرس كانا الحق انت بين
 وهو قولنا لا شيء من الانت بكار واما نزول اي نزول الاختلاف

في القياس

حالة

على تقدير اشتغال الشرايط وهو كلياته الكبرى فلهذا لو كانت
 الكبرى جوهرية فاما ان تكون موجبة جوهرية او سالبة جوهرية
 وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف في النتيجة اما على تقدير
 كون الكبرى موجبة جوهرية فلهذا قولنا لا شيء من الفرس
 انسان وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب فيمكن فرس
 جيترو ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الناس انسان لكانت
 النتيجة هو قولنا لا شيء من الفرس انسان واما على تقدير كونها
 سالبة جوهرية فلهذا قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان
 ليس بناطق والصادق التوافق وهو كل انسان حيوان
 ولو بدلنا الكبرى ببعض الفرس ليس بناطق والصادق انسانا
 وهو لا شيء من الانسان لفرس فترى ^{اي ضرب} النتيجة باعبار هذين
 الشرطين اربعة لان الفروب الممكنة الانعقاد في كل من
 الاشكال الاربعة بحسب الكليات والجزئية وبحسب الكيفية
 الايجاب السبعة عشر لان القضية المعبرة ليست الا المحررة
 لان الشخصية باعبار تستلزم منزلة الكليات لانها الشخصية

بكري

في كبرى الشكل الاول فانما اذا قلت هذا جوهر او غير جوهرية
 عطف على قوله لان الشخصية ^{عطف}
 بالضرورة هذا ناطق وان الكليات في قوة الجزئية فيكون القضية
 المعبرة هي المحررة والمحصورة اربعة الموجبة الكلية والسالبة
 الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهي كلها
 معبرة في الصغرى في الكبرى فانما انقسمت احدى الصغرى
 بان الاربعة من المحررة الاربعة الى احدى الكبرى الاربعة
 منها يحصل من هذا الانقسام سبعة عشر فاما ان يكون
 الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة كلية ايضا او سالبة
 كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وجب ان يكون
 الصغرى سالبة كلية والكبرى سالبة كلية ايضا او جزئية
 كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وجب ان يكون
 الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة جزئية ايضا او جزئية
 كلية او سالبة كلية او سالبة جزئية وجب ان يكون الصغرى
 سالبة جزئية والكبرى سالبة جزئية ايضا او سالبة كلية
 او موجبة كلية او موجبة جزئية لكن الشرط الاول

وهو اخذ في مقدماته سقطة ما بينة اقرب وهو الصغرى
 او الشكل الاول
 الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية او الموجبة الجزئية
 والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية
 او الموجبة الكلية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة
 الكلية او السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية او السالبة
 الكلية والاشراط الاثنان في هذه الكلية الكبرى اعطى
 اربعة من الثمانية الباقية من ستة عشر وهي اى الا
 اربعة السالبة من الباقية الصغرى الموجبة الكلية
 مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية
 مع الكبرى الموجبة الجزئية والصغرى الموجبة الجزئية
 مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية
 مع الكبرى الموجبة الجزئية فلم يبق من هذه الثمانية
 ستة عشر بعد الا سقطة اربعة اقرب القرب الاول
 من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سابعة كلية
 لان النتيجة تنتج لا خمس المتعينات والنتيجة الكلية خمس

مع الكبرى السالبة الجزئية
 والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
 السالبة الجزئية

الموجبة

من الموجبة الكلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
 خلاشي من الانسان يخرج وبينة اى بينة انسان هذه النتيجة
 تلك النتيجة باعتراف الخائف والكاسر سوى اما جوارى الخائف
 في هذا الشكل فهو ان ياخذ نقيض النتيجة ويجعل ذلك النقيض
 صغرى لان نتيجة هذا الشكل سالبة فبكونه نقيضا موجبة
 جزئية والموجبة تصير ان تكون صغرى للشكل الاول وكبر
 كبرى القياس واما السالبة الكلية كبرى فخذ الصغرى واما
 وهي نقيض النتيجة لانها اى كبرى القياس الكلية وان كانت
 سالبة تصير ان تكون كبرى للشكل الاول فيستقيم من نقيض النتيجة
 وكبرى القياس قياس في الشكل الاول ينتج ما يوافق الصغرى
 في الشكل الاثنان فيقال له لا يصدق لاشي من الانسان يخرج
 يصدق نقيضه وهو بعض الانسان يخرج والاشي ارتفاع النقيض
 وهو دى ونظم ذلك النقيض ان كبرى القياس هكذا بعض الا
 شي يخرج ولا شيء من الحيوان ينتج من الشكل الاول بعض
 بعض كبري وهو باق صغرى الشكل الاثنان واما كل انسان

جبر ان هذا خلف اي القول اللازم وهو قول بعض
 ليس كغيره بطل وهذا الخلف لا يلزم من صورة الشك الاول والاول
 بد بهتية الاشياء فيكون من المادة وليس من الكبري لانها
 مفرقة الصدق فتبين ان يكون هو من تعيين النتيجة وهو
 الصوري للشكل الاول فيكون تعيين النتيجة على ان النتيجة للشكل
 الثاني حق واما طريق العكس فبان بتعكس الكبري بالعكس
 الصوري ليقول الشك الاول فينتج النتيجة المذكورة هكذا كل
 ان في جبر ان الاشياء من الجبر ينتج من الشكل الاول
 من ان الاشياء الجبر وهو المطلوب الغرض الثاني عكس الاول وهو
 ان يكون الصوري سائبة كناية الكبري موجبة كناية وينتج سائبة
 كناية ايضا كقولنا لا شيء من الجبر يكون وكل ان في جبر ان
 فلا شيء من الجبر يكون ^{انما هو الاول} وسائبة بالخلف والعكس ايضا بالخلف
 فيما لطريق المذكور وهو ان يؤخذ تعيين النتيجة وتعيين الصوري
 ويجعل كبري القياس كبري ^{انما هو الاول} اي في هذه الصوري فتبين ان
 ان الشكل الاول ينتج باسناد في الصوري فتبين ان لا يصدق

لا شيء

لا شيء من الجبر ينتج الصدق فتبين وهو بعض الجبر ان في
 الكبري هكذا بعض الجبر ان في كناية جبر ان ينتج من الشكل الاول
 بعض الجبر جبر ان وقد كان الصوري لا شيء من الجبر جبر ان هذا خلف
 وهذا الخلف ليس بالصورة لكونها بد بهتية الاشياء فيكون
 من المادة وليس من الكبري لانها مفرقة الصدق فتبين ان
 يكون هو من تعيين النتيجة فيكون على ان النتيجة حق وهو المطلوب
 واما طريق العكس فبان بتعكس الكبري لان الكبري يكون
 موجبة لا تنفك عن النتيجة والاشياء لا ينتج في كبري الشكل الاول
 بل طريق العكس بانها بتعكس الصوري وتجعلها اي جعل الصوري
 انما كناية كبري لكونها سائبة كناية وينتج وجعل كبري القياس
 صوري لكونها موجبة كناية ينتج من الشكل الاول ينتج من كناية
 الا النتيجة المطلوبة من الشكل الثاني فاما في عكس قولنا
 لا شيء من الجبر يكون ^{انما هو الاول} فلا شيء من الجبر يكون وجعلنا كبري
 وكبري القياس صوري وقد كان ان في جبر ان لا شيء من الجبر
 في ينتج من الشكل الاول لا شيء من ان في جبر ان لا شيء من الجبر

بد بهتية يا

والظاهر ان يقال وجعلها
 اي جعل عكس الصوري كبري
 ان الصوري الحاصلة
 من العكس

المستوى الى كاشف من الجوانب وهو المطلوب ان ثبت من جهة
 جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية جزئية تكون
 بعض الاشياء ناطقة واثبت من الفرس ناطقة بعض الاشياء لا ناطقة
 بالخطأ والعكس كقوله الفرس الاول والفرس الاول من سالبة كلية
 جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقوله بعض
 الجوانب ناطقة وكل ناطق انسان بعض الجوانب ناطقة
 بالخطأ وهو العكس لان لا يمكن ان يكون كل ناطق كبرى لا ناطقة
 تنفيها جزئية لان الموجبة الكلية تنفيها موجبة جزئية جزئية
 لا تصح ان تكون كبرى العكس الاول ما يستلزم من العكس الصغرى لا
 لا تنفي العكس كقوله سالبة جزئية واثبت قولاها العكس
 كقوله الاول لا تقع صغرى الشكر الاول تكون عكس سالبة
 جزئية سالبة جزئية واثبت كبرى او تكون عكس جزئية والى
 ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكر الاول والى
 ان في بيان الفرس من الاخرين طريقا آخر وهو الافتراض
 ان يكون مشترك هذا الطريق بين شيئين يؤول الى الامكان واما الشكر الثاني

الفرس من الجوانب
 الجوانب من الجوانب
 الجوانب من الجوانب
 الجوانب من الجوانب
 الجوانب من الجوانب

لان ايجاب الصغرى شرط فيه
 وهو مشترك على هذا التقدير

بعض الاشياء ناطقة
 وان كانت منكم كقوله بعض الاشياء ناطقة

الاشياء ناطقة
 الاشياء ناطقة

الاشياء ناطقة

فشرط اننا جرح الكيفية ايجاب الصغرى وكلية الكلية
 احدى المقدمتين اي الصغرى والكبرى اما كون ايجاب الصغرى
 شرط فلا نحتاج الى ان كانت سالبة فاما ان يكون الكبرى موجبة
 او سالبة واما ما كان يتمم الاختلاف الموجب لعدم الاشياء
 اما اذا كانت موجبة فتكون كاشف من الناطق بعضها
 وكل ناطق حيوان والحق التوافق وهو ما هو في كل حيوان
 ولو بدلا الكبرى يقولون كل ناطق انسان كان الحيوان
 وهو قولن الاشياء من المصاهيل بانها واما اذا كانت
 سالبة فتكون كاشف من الانسان بفرس الاشياء من الاشياء
 ناطقة بعضها هو والحق الايجاب وهو كل فرس صاهل ولو
 بدلا الكبرى يقولون كاشف من الانسان بفرس الاشياء من الاشياء
 وهو كاشف من الفرس بفرس واما كون كلية احدى المقدمتين
 شرط فلا نحتاج الى ان كانت جزئية بل يلزم الاختلاف في النتيجة
 فتقول بعض الجوانب ناطقة وبعض الجوانب ناطقة والحق
 التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بدلا الكبرى يقولون بعض

بعض الجوانب ناطقة

فشرط ان طريق الافتراض في الاول لا يفرض
 ذات موضوع الصغرى البشري مثلا فيجعل
 عليه وصفان كليان هكذا كل بشر ناطق
 وكل بشر انسان ثم نظم المقدمات الاولى
 الى الكبرى ويقال كل بشر ناطق بشر
 والاشياء من الفرس ناطقة بشر
 ينتج من ثلثة هذا الشكل الاشياء من الفرس
 من البشر بفرس ثم انعكس المقدمة
 الثانية الا قولنا بعض الانسان بشر
 ونظمها صغرى الى النتيجة كبرى
 ينتج من الشكل الاول المطر هكذا
 بعض الانسان بشر ولا شيء من البشر
 بفرس ينتج بعض الانسان ليس
 بفرس وهو المطر واما في الثانية
 بان فرض ذات موضوع الصغرى
 الفرس مثلا ويقال كل فرس ليس
 بان سان وكل فرس حيوان ثم نظم
 المقدمة الاولى التي في قولنا لا شيء من الفرس
 بان سان الى الكبرى ويقال لا شيء
 من الفرس بانها وكل ناطق انسان
 ينتج من ثلثة هذا الشكل الاشياء من الفرس
 بناطق ثم انعكس المقدمة الثانية
 الا قولنا بعض الجوانب بفرس ونجعلها
 صغرى للنتيجة ينتج من الاول المطر
 هكذا بعض الجوانب بفرس ولا شيء
 من الفرس بناطق ينتج بعض الجوانب
 ليس بناطق وهو المطلوب
 عبد الرحمن

بعض الحيوان فرس فالحق التباين وهو كاشي من الاشياء كون
 هذا على تقدير كون الكبرية موجبة جزئية واما اذا كانت سالبة
 جزئية فمقتضى بعض الحيوان فرس فالحق التباين ليس بهل
 والحق التوافق وهو كذا فرس صاهل ولو بدلت الكبرية بقولنا بعض
 الحيوان ليس بسلطان كان الحق التباين وهو كاشي من الكون
 بنا طلق فافسقط عشرة اضراب من الفرق الستة عشر ثمانية
 من الشرط الاول وبقى الى الثمانية الـ فلهذا من الشرط الاول
 الصوري الـ بنت الكلبة مع الكبرية الاربعة والصوري الـ بنت
 الجزئية مع الكبرية الاربعة من الشرط الثاني وبقى بها الفرقان
 الى صلاتان من موجبة جزئية صوري مع الجزئيتين كبرى
 الجزئية المنجزة ستة الاول من موجبتين كلياتين
 ينتج موجبة جزئية كقولنا كاشي حيوان وكاشي
 ما طلق فبعض الحيوان ما طلق وينتج انتاجه بوجهين
 احدهما الخلف وطريق الخلف في هذا الشكل ان يحذف بعض
 النتيجة ككاتب كبرى لان الشكل الثالث لا ينتج الا جزئية تقتضي

الاشياء

الجزئية

الاشياء

الجزئية الكلية وتجزئتها التباين كونهما موجبة صوري
 يقتضي النتيجة فيستلزمها قياس في الشكل الاول ينتج كاشي في
 الكبرية فمقتضى لا لم يصدق فبعض الحيوان ما طلق كصدق بعض
 وهو كاشي من الحيوان بنا طلق ونظم ذلك يقتضي الصوري
 التباين هكذا كاشي حيوان وكاشي من الحيوان بنا طلق
 ينتج من الشكل الاول كاشي من الاشياء وهو منافق لكبرى التباين
 لا يقتضي كاشي لان يقتضي الموجبة الكلية الـ بنت الجزئية
 بنت الجزئية لا بنت الكلية وثانيهما على الصوري ليرجع الى الشكل
 الاول وينتج النتيجة المعصوفة بعينها وهو المطلوب
 من موجبة كلية صوري وـ بنت كاشي كبرى ينتج بنت جزئية
 كقولنا كل فرس حيوان وكاشي من الفرس كاشي فبعض الحيوان
 ليس كاشي ريبا في بعض الصوري بنت النتيجة المعصوفة في الخلف
 ينتج ما ينافي الكبرية لا ينافي ففسرها كما مر في الفرق الاول
 بلا فرق وان كانت موجبة جزئية صوري صوري وموجبة
 كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الحيوان

بعض صوري كبرى التباين هكذا بعض الاشياء كاشي ما طلق
 ينتج بعض الحيوان ما طلق
 هو اخذ النتيجة من كل صوري في الخلف
 الى الصوري كاشي فبعض الحيوان وكاشي
 حيوان كاشي ينتج كاشي
 هو اخذ النتيجة من كل صوري في الخلف
 الى الصوري كاشي فبعض الحيوان وكاشي
 حيوان كاشي ينتج كاشي

الحيوان من حيث هو

لكننا قلنا بعض الحيوان انشأ وكلنا طلق حيوان والحق
 التوافق وهو كل انشأ طلق ولونين الكبرى بقولنا وكلنا
 فرس حيوان كان الحق البين وهو كشي من الانشأ بون
 وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعضنا طلق حيوان
 والحق التوافق وهو كل انشأ طلق ولونين الكبرى بقولنا
 بعض الفرس حيوان والحق البين وهو كشي من الانشأ
 بفرس وكقولنا بعض الفرس صهيان وبعض الحيوان انشأ
 والحق التوافق وهو كل صهيان حيوان ولونين الكبرى بقولنا
 الانسان ليس من فاني انسان وهو كشي من الصهيان
 فانه يقطع باق الشرط الاول كما يقرب وباعبار الشرط
 انشأ ثلثه اقرب باني الفروغ المنتجة لثمة الاول من
 كلياته ينتج حجية خفية تملن كل انسان حيوان وكلنا طلق
 انسان فيعبر الحيوان طلق بانيه بكم ترتيب المقدمين
 وهو ان يجعل الفري كبرى والكبرى صغرى ليرتد الا لشكل الاول
 ينتج نتيجة شبيهة لا اعطو هكذا اكلنا طلق انسان وكلنا

الحيوان من حيث هو

الحيوان من حيث هو

الحيوان من حيث هو

انسان

كلنا طلق انسان وكلنا انسان حيوان ينتج من الشكل الاول
 كلنا طلق حيوان وهو كشي من الحيوان طلق وهو الخط
 والحق البين وهو ان يجعل الفري كبرى والكبرى صغرى
 القياس لا يجابها صغرى فينتج ان على هيئة الشكل الاول
 ويحصل نتيجة تنفكس الى ما بين في الكبرى فنقول لو لم يحصل
 بعض الحيوان طلق لصدق فنتجته هو كشي من الحيوان
 بنا طلق ويجعل كبرى الفري القياس وهو كل انشأ حيوان
 ينتج من الشكل الاول كشي من الانشأ بنا طلق وهو كشي
 كشي من الانشأ با انسان وهو ينافي كبرى القياس
 من موجهية كلياته صغرى وموجهية خفية كبرى ينتج موجهية خفية
 كقولنا كل فرس صهيان وبعض الحيوان فرس فيعبر الصهيان
 حيوان بكم ترتيب الخلف كما هو لكن طريق الخلف ههنا
 ينتج نتيجة تنفكس الى ما بين فني الكبرى انشأ من سالبه
 كلياته صغرى وموجهية كلياته كبرى ينتج سالبه كلياته كلياته
 من الوتر انسان وكل صهيان فرس كلياته من الانسان

الحيوان من حيث هو

الحيوان من حيث هو

الحيوان من حيث هو

تبریکات

منها بطل
الان اذن
فيسمى بغير
صبر وكذا
ولكنه معق
من

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by the binding edge on the left.

گفتگو

قال القسم العقلية اول القسم العقلية تقضي
 بحسب المصنف الرابع في كل شكل ستة عشر فرقا يمكن استنتاجها
 في الشكل الاول اثنا عشر فرقا وهي الصوري السالبة الكلية مع
 الكبرى الرابع والصوري السالبة الجزئية مع المخصوص الرابع كبرى
 والصوري الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية
 كبرى والصوري الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية او السالبة
 الجزئية كبرى يكون ايجاب الصوري وكليته الكبرى ثمانية اشكال
 الشكل الاول فبقى الفروقات المتبقية اربعة الاولى من موجبات
 كليتين ينتج موجبة كلية اثنتان من كليتين والكبرى سالبة
 ينتج سالبة كلية والثالث من موجبات والصوري جزئية
 ينتج موجبة جزئية الرابع من موجبة جزئية صوري وسالبة
 كليته كبرى ينتج سالبة جزئية ومثاله ما ذكر في الشرح
 ومن هذا عرفت ان الاشكال الاول ينتج المخصوص الرابع بخلاف
 الاشكال الباقية كما عرفت ونتائج هذه الفروقات الاربعة
 بيته بذاها لا يمكن ان البرهان **قال** والارادة من المتصلين

تصلان
 لا تنافيا

اقول

اقول لا خلاف في ان اشكال المركبة من الانافيا
 لان العلم بالقياس في الاشكال المركبة من الانافيا موقوف
 على العلم بوجود الاصول والكبرى في نفس الامر والواقع فيكون
 الاصول والكبرى معلوم الاجتماع من غير الالتفات الى الاستطاعة
 فلا يكون ثمانية اشكال بل اقل عدد اثاره اربعة وكذا زوج
 فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد **اقول** علم ان الزوج
 عدد ينقسم بدين كالأربعة والستة والفرد ينقسم
 بدين كالثلاثة والخمسة وزوج الزوج عدد يقبل
 التقصيف الى الواحد كالأربعة والثمانية وستة عشر
 وزوج الفرد عدد لا يقبل التقصيف الى الواحد كالثلاثة
 والعشرة والاثني عشر ومن فروع الزوج ثمانية عدد لا يقبل
 اكثر من مرة واحدة فقد اخطى **قال** سواء كانت الجملة
 صوري والمتصلة كبرى او بالعكس **اقول** بيان ما يكون الجملة
 صوري والمتصلة كبرى كما قلنا كل ج ب وكل كان ج
 فزوب ينتج من الشكل الاول كما كان ج ز فزوب **قال** سواء كانت

لاننا جوازها كما كان هذا الشيء مستحال
 فان لم يكن ج ب فزوب ينتج من الشكل الاول كما كان
 هذا الشيء مستحالا فان لم يكن ج ب فزوب ينتج من الشكل الاول كما كان

المحلية صغرى والمنفصلة كبرى او بالكل **قول** مثال الكسوف
 في الشرح واما مثال ما كانت المحلية صغرى والمنفصلة كبرى فكونها
 كلت بـ وكل بـ اية اوية وكل بـ اية اوية **قال** العباس
 الاستشكال مركب **اقول** وانما العباس الاستشكال فيتركب
 من مقدمين احدهما اي احدي المقدمتين شرطية والمقدمة
 الاخرى وضع احد جزئي الشرطية اي اثبات احد جزئيهما
 ليس اثبات الجزئ الاخر كما في المنفصلة الضرورية او رفع
 الجزئ الاخر كما في المنفصلة العنادية او رفع احد جزئي الشرطية
 ليس رفع جزئ الاخر كما في المنفصلة لو اثباته كذا في المنفصلة
قال فنقول الموضوعة **اول** القضية الشرطية الموضوعة
 في العباس الاستشكال ان كانت منفصلة لزمية فاستشكال
 منها يتصور على اربعة اوجه استثناء عيني المقدم واستثناء
 عيني التالي واستثناء نقيض المقدم واستثناء نقيض التالي
 فالاول هو استثناء عيني المقدم والرابع وهو استثناء نقيض
 التالي ينتج ان دون التالي وهو استثناء عيني التالي والتالي

في الاستشكالين

في الاستشكالين الشرطية والموضوعة القياس الاستشكال
 او كانت متصلة

في الاستشكالين

وهو استثناء نقيض المقدم اما استثناء عيني المقدم فينتج
 عيني التالي لان وجود المقدم يستلزم وجود اللازم والالتزام
 انعكاسي اللازم عن المقدم فيبطل الملازمة واما استثناء
 نقيض التالي فينتج نقيض المقدم لان استثناء اللازم يستلزم
 استثناء المقدم والالتزام وجود المقدم بدون اللازم فيبطل
 الملازمة ايضا واما استثناء عيني التالي فلما ينتج عيني المقدم
 لان وجود اللازم لا يستلزم وجود المقدم لجزا ان يكون
 اللازم اعم ووجود اعم لا يستلزم وجود الاخص اما استثناء
 نقيض المقدم فلما ينتج نقيض التالي لان استثناء المقدم
 لا يستلزم استثناء اللازم لجزا ان يكون اللازم اعم واستثناء
 الاخص لا يستلزم استثناء اعم **قال** وان كانت الشرطية
 الموضوعة **اول** القضية الشرطية الموضوعة في العباس
 الاستشكال اي اما ان يكون منفصلة حقيقة او مانعة
 واما ان يكون مانعاً فان كانت منفصلة حقيقة فاستثناء عيني
 المقدم ينتج نقيض التالي لامتناع الجمع بينهما واستثناء

في الاستشكالين الشرطية والموضوعة القياس الاستشكال
 او كانت متصلة

عين التالة ينتج تعيق المقدم بعين مامر واستثناء فيقض
 المقدم ينتج عين التالة واستثناء فيقض التالة ينتج عين المقدم
 لا مشاع الخلو بينهما وان كانت منفصلة مانعة الجمع فاستثناء
 عين المقدم ينتج تعيق التالة واستثناء عين التالة ينتج
 تعيق المقدم لا مشاع الجمع بينهما استثناء فيقض المقدم
 لا ينتج عين التالة وتعيق التالة لا ينتج عين المقدم لجاز
 الخلو بينهما وان كانت منفصلة مانعة الجمع فاستثناء
 الجمع لا مشاع الخلو وجزاء الجمع **قال** واليقين هو اعتقاد
 الشيء بان لا يمكن **اقول** العبد الاول اعني قوله لا يمكن ان
 يكون الكذب يخرج الظن وهو اعتقاد الرجحان العاري عن
 الجزم المحتمل للطرف الاخر احتمالا مبروحا ويخرج اليقين ايضا
 وهو الاعتقاد المخرج العاري عن الجزم المحتمل للطرف الاخر
 احتمالا راجح والعبد الثاني اعني قوله ملتبسا لدوافع يخرج
 الجزم المركب وهو عبارة عن عدم العلم عامسا شائبا ان يكون
 عالما بالاعتقاد بان لا يمكن ان يكون الكذاب والعبد

الشارح

القول يمكن التوالت

الثالث يخرج اعتقاد المعتقد فانه وان كان اعتقادا بان
 لا يمكن ان يكون الكذاب ملتبسا لدوافع لكنه زواله او يكون
 ان يزول اعتقاد من عند شكك **قال** واما
 اليقين فاقسام **اقول** لا فرق البرهان بانه يشترط
 من مودعات اراد ان يبين المقدمات اليقينية **قال** واما
 اليقين فاقسام اي المقدمات اليقينية الضرورية مستترة
 اقسام واما الحكم المتخذة الضرورية الستة لان الحكم
 يصدق القضا بالضرورة او العقل او الحس او المركب
 والعقلان المدرك مخفف في العقول الحس فان كان الحكم
 العقل فاما ان يكون حكما بحجة تصور طرف القضية او تصور
 فان كان الحكم العقل بحجة تصور طرفين سواء كان تصور
 الطرفين بالكلية او بالبداهة او تصور احدهما
 بالكلية والاخر بالبداهة شجبت تلك القضا بالبداهة
 وان لم يكن حكم العقل بحجة تصور الطرفين بل
 وسط لا يعيق عن الذهن بل يحفظ فيه عند تصور الطرفين

بالبداهة

وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب نزوح جانب الحكم وقامها
 الخلقات وهي قضايا يتركها لترغيب النفس في الشيء او
 تنفيرها عنه وتؤثر في النفس اذ روت على النفس تأثيرا
 اعجابا من قبيل او سطوا كانت صادقة او كاذبة
 وسادسها المشتبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها
 على اعتقاد اربابا او كذبة او مشهورة او مقبولة او مسلمة لا
 شبهة بها بشئ منها فالجدل قياس مؤلف من مقدمات
 مشهورة او منها ومن المستحسن كقول وضع الشيء لغيرها
 موضع له لانه ظاهرا وكل ظاهرا في موضع الشيء لغيرها وضع له
 قياس وغرض المجادل من القياس الجدل الزام خصمه بالسكينة
 والخطابة قياس مؤلف من المظنون او منها ومن المقبولات
 كقول فلان بطوف بالليل فلهذا سارق فلان سارق
 وغرض الخطيب والخط من قياس الخطابة ترغيب الناس
 لافعال الخير وتنفيرهم او تنفيرهم عن الشر **والشعر**
 قياس مؤلف من الخيلات كقولنا هذا عسل وكل عسل

قياس

مقبولة في امره مقبولة وكقولنا هذا عسل وكل عسل
 باقوة سبالة فلهذا باقوة سبالة وغرض الشاعر من
 القياس الشعري انفعالا للنفس لترغيب السمع في نفسه
 في الادب تنفير عن اكل العسل نفرة الغنم عن الذئب
 وفي الاشياء ترغيب في شرب الخمر رغبة العاشق في المعشوق
والخطابة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة وشبهية
 او بالمشهور وشبه الكاذبة بالحق او بالمشهور اما من حيث
 الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا
 لصورة الفرس المنقوس على الجدار انها وكل فرس صهبان شبح
 ان تلك الصورة صهبان واما من حيث المعنى فلعلم عظام
 وجود الموضوع في الموضوع كقولنا كل انسان فرس فهو
 انسان وكل انسان فرس ينتج ان بعض الانسان فرس **والخطابة**
 فيه من حيث ان موضوع المقدمات ليس بموجود او ليس
 موجودا يصدق عليه انه انسان وفرس وكوضع القضية
 الطبيعية تمام الكناية كقولنا الانسان حيوان والحيوان

القولون

